التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/POP/1993/WG. 1/5
٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣
الأصل: بالعربيـــــة

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكوا)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

اجتماع خبراء حول التعطل في دول الاسكوا

٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣

عمان

حول تعطل الخريجين في الخليج

اعداد
عبدالله مصلح النفيعى
وزارة التخطيط
المملكة العربية السعودية

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا الجهة التي يمثلها.
- صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0432

تعطل الخريجين في دول الخليج العربية

١- مقدمـــــــة:

لعل في مسمى هذه الورقة قدر قليل من التناقض وعدم الاتساق المنطقي والافما تفسير ظاهرة تقترحها بعض الجهات المختصة بشأن تعطل فئة من العاملين في منطقة مثل الخليج تتميز اسواق العمل بها بتوفر عمالة غيروطنية بأحجام اضحت معها العمالة الوطنية (بل ومجموع السكان في بعض دولها بمثابة اقلية) . ان التناقض لاينتهي عند الحقيقة التي اشرنا اليها بل يمتد الى الجانب النوعي .. والا فما تفسير ان ترتبط ظاهرة التعطل بالفئة التي نالت القسط الاكبر من التعليم ؟ .

ان موضوع هذه الورقة لاينتهي عند فك الاشتباك المنطقي حول توافر الظاهرة من عدمه بل المطلوب تتبع هذه الظاهرة منبعا (لجهة مسبباتها المتنوعة) ومصبا (لجهة انعكاساتها المتنوعة) .ولعله من المطلوب -منهجيا- ان تقوم الورقة بكل ذلك في ظل ظروف معلوماتية يغلب عليها طابع القدم والتشتت . في خضم ماتقدم تحاول الورقة تحديد هدفها وتوضيح منهجيتها ومن ثم تنظيمها.

١-١-هدف الورقة:

تهدف هذه الورقة الى الوقوف على ماتفترضه بعض الدوائر المختصة والمهتمة باوضاع القوى العاملة (لاسيما الوطنية منها) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من:-

"ان هناك احجام من قبل الخريجين في هذه الدول عن الانخراط في سوق العمل بشكل عام وبشكل خاص الاحجام عن القيام بالاعمال التي تناسب مؤهلاتهم العلمية".

١-٢-منهج الورقة ومصادر بياناتها ووحدات التحليل بها:

تعتمد الورقة منهجا وصفيا تحليليا لاستقصاء ظاهرة تعطل الخريجين كما تعتمد ايضا على اراء الباحث بحكم التخصص الوظيفي والاهتمام المهني . وتسعى الورقة لاستخدام هذا المنهج في ضوء مايتوفر من بيانات واحصاءات تتعلق بوحدات التحليل المركزية والتي تشمل : الخريجين واسواق العمل بما في ذلك من الآليات الحاكمة فيها ومؤسسات التعليم العالي .

لاغراض الورقة الحالية فأننا نعرف وحدات التحليل المشار اليها اعلاه على النحو التالي:-

أ.- مؤسسات التعليم العالى : : ونعني بها الجامعات بدول المجلس والتي توفر للراغبين من المؤهلين تعليما متخصصا في حقل من حقول المعرفة الانسانية يحصل الطالب على أثر اكمال البرنامج المحدد له أجازة علمية بذلك.

ب.- اسواق العمل : وتنظر اليها الورقة على انها الساحة المعنوية لتفاعل آليتن محددتين و هما :

١. عرض القوى العاملة : ويقصد به مجموع خريجي الجامعات الذين يرغبون في الحصول على عمل.

٢. الطلب على القوى العاملة : ويقصدبه مجموع طلبات الوحدات الانتاجية والخدمية القائمة اوالمستقبلية من العمالة ذات التأهيل الجامعي.

وكما هو معروف فان التفاعل (الايجابي او السلبي) بين هاتين الآليتين يعتمد على عدة محددات أهمها: حجم السكان وحجم السكان الذين هم في سن العمل ، حجم السكان الناشطين (لجهة العرض) ، و حجم القوى العاملة المتوفرة أصلا و الطلب الاضافى المتولد عن النمو الاقتصادى (لجهة الطلب) . . هذا بلاضافة لجملة عوامل أقتصادية و أجتماعية و ثقافية أخرى

ج - الخريجون: ونعني بهم كل من امضى سنوات دراسية محددة وحصل على مؤهل جامعي متخصصا في حقل من حقول المعرفة الانسانية.

وحيث ان مفهوم "التعطل " من المفاهيم الاساسية في ماتهدف هذه الورقة لدراسته ولمركزيته فان الورقة تفرد القسم الثاني منها لتناول هذاالمفهوم.

فيما يتعلق بمصادر البيانات فان الاعتماد الاساسي سيلتزم جانب البيانات المنشورة الخاصة بالموضوع . ونشير بصفة محددة الى منشورات وبيانات جهات محددة تشمل : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المعهد العربي للتخطيط وخطط التنمية التي تصدرهاوزارات التخطيط بدول المجلس . من جهة اخرى افادت الورقة من العديد من الدراسات (العامة والمتخصصة) والتي بحثت جوانبا لها علاقة(مباشرة او غير مباشرة) بموضوعها وسنشير اليها في متن الورقة.

١-٣- تنظيم الورقة :

في سعيها لبحث واستقصاء الافتراض بشأن توافر تعطل فى أوساط الخريجين والتأكد من وجود مثل هذا التعطل على وجه معنوي ذا اثر اولا وللنظر في امكانية اقتراح بعض الحلول الواقعية لمعالجة هذه الظاهرة في حال التأكد من توافرها تنظر الورقة في عدة مسائل متداخلة ابرزها مايلي:-

١- ظاهرة تعطل الخريجين في الخليج: ماهية الظاهرة ووجودها.

٢- خصائص سوق العمل الرئيسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣- تطور الطلب على المؤهلات الجامعية.

٤- الخريجون واسواق العمل.

٢-حول تعطل الخريجين في الخليج : الظاهرة : الماهية والوجود:

تسعى هذه الورقة حسب الخطوط العريضة المقترحة من قبل الجهة المنظمة -الى "تعيين الاسباب الرئيسية التي تكمن وزاء احجام الخريجين في دول مجلس التعاون الخليجي عن الانخراط في سوق العمل بشكل عام ، وبشكل خاص الاحجام عن القيام بالاعمال التي "تناسب مؤهلاتهم العلمية قبل ان تلج الورقة ساحة الربط بين مايفترض من حقيقة الاحجام (بعد اثبات هذه الحقيقة) او ظاهرة الاحجام" من قبل فئة معينة (الخريجون من مواطني دول مجلس التعاون) عن الانخراط في سوق العمل او القيام بالاعمال التي تناسب مؤهلاتهم العلمية وبين مسببات هذا الاحجام ، قد يكون ضروريا ، بل اساسيا وابتدائيا ، ان تحدد الاشكالية المطلوب بحثها بشكل واضح بالقدر الذي يجعل من معالجتها في اطار من السببية (او خلافه من الاطر المناسبة) امرا يتسم بالاتساق المنهجي والاجرائي.

هناك بداية ، العديد من التساؤلات الواجب الوقوف عندها وايجاد بعض الاجابات بشأنها في سبيل تحديد الاشكالية . ابرز هذه التساؤلات هي:-

١- مالمقصود (مفاهيميا) بالتعطل ؟ هل هو جزء من البطالة ؟ واي جزء منها تحديدا ؟

٢- هل الاحجام (من قبل الخريجين) عن الانخراط في سوق العمل يماثل او يوازي (من حيث الاثر) الاحجام عن القيام بالاعمال التي تناسب

المؤهلات العلمية ؟ هل يعامل هذان المؤشران كمكافئين للعطالة ؟ و وبذات القدر؟ .

٣- من هم الخريجون ؟ هل هم حملة المؤهلات فوق الثانوي ؟ هل هم حملة المؤهل الجامعي فقط؟ ام ان هذه الفئة تشتمل ضمنيا على حملة المؤهل فوق الجامعي؟

٤- هل هناك حقيقة تعطل في اوساط الخريجين بدول مجلس التعاون (بغض النظر عن تعريف فئة الخريجين ؟ وان كان هناك تعطل : هل هذا التعطل - كظاهرة بلغ قدرا من المعنوية جعلت منه قيدا محددا للمجهودات التنموية في هذه الدول؟

ان الورقة الحالية لاتدعي بصورة من الصور انها تملك اجابات محددة على هذه الاسئلة كما انها ، من حيث الجوانب المفاهيمية ، لاتدعي انها تقدم تعريفات مستحدثة وانما حسبها في هذا الاتجاه ان تأتي مفاهيمها مندرجة في سياق ما تواطأ عليه المختصون في هذا المجال . ونظرا لان الورقة تسعى لايجاد مسببات وتفسيرات واقعية للظاهرة قيد البحث فأنها سوف تنأى عن

الجوانب المفاهيمية النظرية الا بالقدر الذى يجعل أضافتها تأتى ضمن الحدود الدنيا من الاتفاق المفاهيمي.

ان مقولة "تعطل الخريجين" بدول مجلس التعاون ليست حادثة فقد ترددت في الادبيات المتصلة بالقوى العاملة كثيرا وبصفة خاصة في العقد الماضي.

في دراسة بشأن القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية اشير الى ان كافة البيانات (التي اشتملت عليها الدراسة) انما تدل عن ازمة خريجين بدأت تظهر في دول مجلس التعاون منذ بداية الثمانينات بشكل خاص وهي تطال الجنسين على حد سواء ، وان كانت الخريجات اقل حظا في دخول سوق العمل من الخريجين الذكور ".(١) ولتوضيح ابعاد هذه "الازمة" اشارت الدراسة الى" انه رغم التدني الواضح في حجم القوى العاملة المواطنة في الخليج وارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة مقارنة بالقوى المواطنة ، نجد ان هناك هدرا "في توظيف حملة الشهادة الثانوية فأعلى ، ويتفق هذا مع ماكنا اشرنا اليه من تسرب في التعليم دون الدخول في سوق العمل وخاصة في الفئات العمرية ١٥ -١٩/ ٢٠ -٢٤". (٢)

بالنظر الى ما اوردناه اعلاه فان الازمة تتمثل في: ان حملة الشهادة الثانوية فأعلى لايدخلون سوق العمل بالحجم او الوتائر المتوقعة . غير ان المهم في هذه المقولة هو : هل عدم دخولهم على النحو المتوقع ناتج عن عدم رغبتهم في الدخول ؟ ام لمسببات ليس لهم فيها يد وترتبط بسوق العمل وآلياته والعوامل الحاكمة فيه؟ في تقدير هذه الورقة ان هذين السؤالين قد يكونا الجسر الذي يمكن من خلال اجتيازه الولوج الى الاشكالية قيد البحث . وقبل هذا نعرض بصفة فيها من الاجمال والعمومية غير قليل الى تعريف لمفهوم التعطل . يقترح المختصون ان هناك تعريفان للبطالة اولهما ضيق والثاني موسع . اما التعريف الضيق فيشترط في البطالة توافر شروط ثلاثة وهي:-

-دون عمل : اي لايكون الشخص قد عمل لاية فترة من الزمن خلال فترة الاسناد ، ولم يكن متغيبا بصورة مؤقته عن العمل.

-الاستعداد للعمل حاليا: ان يكون الشخص في وضع يسمح له بأستلام عمل فورا او بعد فترة عن العمل.

-البحث عن عمل : ان يكون الشخص قد اتخذ خطوات محددة للبحث عن عمل.

اما التعريف الموسع: فيختلف عن التعريف الضيق في جانبين وهما:-

-ان الاستعداد للعمل لايعتبر هو الشرط الرئيسي للتصنيف كعاطل ويفسر الشخص بأنه على استعداد لقبول عمل اذا ماتوفر اوعرض عليه بالشروط السائدة.

- ان الشخص لايبحث عن عمل لاسباب محددة : او انه لم يتخذ اية خطوات للبحث عن عمل بسبب الاعتقاد بأن العمل غير متوفر او بسبب نقص المعلومات عن مكان وجود عمل او اسباب اخرى مشابهة لاتتعارض مع الاستعداد حاليا للعمل .(٣) .

وفي ضوء التعريفات اعلاه تقترح الدراسة ان ظاهرة "التعطل" فيما يتعلق بالخريجين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن ان تعامل من منظور التعريف الموسع "للبطالة" وذلك استنادا الى خصائص سوق العمل السائدة والتي نشير الي ابرزها في جزء لاحق من هذه الورقة وقد يكفي ان نشير هنا الى ان الوجود المكثف للعمالة غير المواطنة يجعل من الحديث عن البطالة بالمعنى والتعريف "الضيق" امرا مجافيا لواقع سوق العمل ومعطياته السائدة.

فيما يتعلق بالخريجين وبتعريفهم فمن الواضح ان هناك اكثر من تعريف في الادبيات السائدة . فبعضها يستخدم "متوسط سنوات الدراسة" وبعضها ينظر الى فئة الخريجين على اساس شهادة/مستوى دراسي معين وبعضها يصنفهم كجزء من السكان النشطين اقتصاديا وعادة ماتستخدم فئة عمرية محددة كأطار لتعريفهم. وغني عن القول ان بعض هذه المواصفات لفئة الخريجين قد تكون تبادلية (دون تعارض) غير اننا لاغراض هذه الدراسة سوف نركز بصفة كلية على خريجي الجامعات كممثل وحيد لفئة الخريجين .

آخذين كافة الاعتبارات المفاهيمية التي اشرنا اليها فيما تقدم في الحسبان فان الاشكالية قيد البحث يمكن النظر اليها كالتالي:-

١- ان هناك افتراضا لدى الدوائر المختصة بأن خريجي الجامعات بدول مجلس التعاون الخليجي لايلعبون آنيا على الاقل الدور المرسوم لهم (والمتوقع منهم) في دفع مجهودات التنمية بدولهم وذلك اعتمادا على انهم :

أ. يحجمون (لاسباب ذاتية اومتعلقة بمعطيات سوق العمل) عن الانخراط في سوق العمل او انهم :

ب. يحجمون عن القيام بالاعمال التي تناسب مؤهلاتهم.

ومن الجلي ان (أ) تعني نوع من البطالة في حين ان (ب) تعني نوع من عدم المواءمة بين مخرجات نظم التعليم الجامعية واحتياجات هذه الدول من العمالة الجامعية ، وجلي بصورة اكثر ان مسببات كل من البطالة وعدم المواءمة تختلف اختلاف جوهريا فيما يتعلق بمنشأها وسبل معالجتها . وستحاول هذه الورقة استقصاء هذين الجانبين : البطالة وعدم المواءمة.

٢- ان استقصاء بطالة الخريجين او عدم مواءمة تخصصاتهم مع احتياجات التنمية يستوجب منهجيا-البحث في الجوانب التالية:-

- استعراض الخصائص والسمات الاساسية لسوق العمل في اقطار الخليج بتركيز ينصب على المهن والوظائف التي تتطلب تأهيلا جامعيا في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- تحليل التطورات الماضية للطلب على المؤهلات الجامعية بدول مجلس التعاون.
- تحليل التطورات الماضية لمخرجات نظم ومؤسسات التعليم الجامعي.

وفي تقدير الدراسة ان جملة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تتحكم في كل اوبعض الجوانب المشار اليها اعلاه .وهذه العوامل سوف تستخدمها الدراسة كل في مانعتقد انه مجال ملاءمته كعوامل وسيطة قد تساعد في الكشف عن الاوضاع - التاريخية او الآنية في تلك الجوانب.

٣-السمات والخصائص الاساسية لسوق العمل فى دول مجلس التعاون:-

ان موضوع السمات والخصائص الاساسية لسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المواضيع التي ركز عليها الباحثون والمختصون كثيرا في العقدين الماضيين . وفي غياب تغيرات جذرية في هذه السمات فقد اضحت اغلب هذه السمات بمثابة مسلمات لدى الباحثين . ان مسائل مثل: ضعف القاعدة البشرية المواطنة ، غلبة القوى العاملة غير المواطنة ، ضعف مشاركة القوى العاملة المواطنة واقتصار نشاطها على مهن محددة في قطاعات اقتصادية بعينها وتدني معدلات نشاط الاناث "وهيمنة "القوى العاملة الوافدة على معظم ابواب المهن والانشطة الاقتصادية صارت العلامات البارزة لسوق العمل في هذه الدول.(٤)

آخذين في الاعتبار النقطة المركزية التي تسعى الورقة الحالية لمعالجتها (تعطل الخريجين) في الاعتبار ، فان تناول هذه الورقة لسمات وخصائص سوق العمل بدول المجلس سيكون من منظوري التعطل (كنقيض للمشاركة) والخريجين من حملة المؤهل الجامعي (كقطاع مستقل من القوى العاملة لجهتي العرض والطلب).

٣-١ : حجم معدلات نمو السكان :

الجدول رقم (١) يوضح تطورات حجم السكان ونموهم خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) . حسب تقديرات الاسكوا (١٩٨٦م) فان اجمالي السكان في عام (١٩٩٠م) بلغ (٢٠,٩٧٥) مليون نسمة ويلاحظ ان نصيب المملكة العربية السعودية وحدها بلغ (٧١٪) من هذا الاجمالي في حين ان قطر ساهمت بحوالي (٢٪) من اجمالي السكان في الدول الست . من جهة ثانية يلاحظ انه رغم الطفرة السكانية الكبيرة التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الماضيين الاان المختصين يرون ان معدلات النمو السكاني في بعض هذه الدول سوف يتناقص خلال العقد الاخير من هذا القرن اذ يتوقع ان يتناقص هذا المعدل في السعودية وسلطنة عمان الى اقل من (٤٪ سنويا) والى اقل من (٣٪ سنويا) في الكويت والى (٢,٢٪) سنويا في الامارات . وتعزى هذه الاتجاهات التنازلية الى مسببات

جدول رقم (١)

تقديرات السكان فى دول الخليج العربية فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين *

الدولة	اجمالى السكان بالألف					الزيادة التراكمية	الأرقام القياسية ١٩٧٠ = ١٠٠	معدل النمو السنوى
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠			
الأمارات	٢٢٤	١٠٤٢	١٣١٢	١٥٨٩	١٩١٦	١٦٩٢	٨٥٥	٦,٣٪
البحرين	٢١٩	٣٤٧	٤٣١	٥٠٣	٦٨٨	٤٦٩	٣١٤	٧,١٪
السعودية	٥٧٤٥	٩٣٧٢	١١٢٤٠	١٤٨٧٠	١٨٨٦٤	١٣١١٩	٣٢٨	٧,٢٪
عمان	٦٥٤	٩٨٤	١٢٢٨	١٥٠٢	١٩٠٩	١٢٥٥	٢٩٢	٦,٩٪
قطر	١١١	٢٢٥	٣٠١	٣٦٨	٤٦٩	٣٥٨	٤٢٣	٧,٦٪
الكويت	٧٤٥	١٣٧٠	١٧٨٥	٢١٤٣	٢٩٦٩	٢٢٢٤	٣٩٩	٨,٠٪
كل دول المجلس	٧٦٩٨	١٣٣٤٠	١٦٢٩٧	٢٠٩٧٥	٢٦٨١٥	١٩١١٧	٣٤٨	٧,٢٪

مم المتحدة : اليونسكو : الكتاب الأحصائى السنوى ، (١٩٨٦)

اقتصادية (تذبذب اسعار النفط وتباطؤ مشروعات التنمية) والى بعض الساسات السكانية الرامية الى الحد من اعداد العمالة الوافدة .(٥) من جهة ثانية يلاحظ ان نسبة المواطنين الى اجمالي السكان والتي كانت قد بلغت (٧٩,١٪) في عام (١٩٧٥م) قد انخفضت خلال عقد من الزمان الى (٦٤,٦٪) في عام (١٩٨٥م) . بالنسبة للدول الست تشير البيانات الى ان غير المواطنين كانوا عام ١٩٨٥م يشكلون حوالي ثلثي السكان في الامارات (٦٣,٨٪) واكثر من نصف السكان في كل من الكويت (٥٨٪) وقطر(٥٢,٣٪) . ومن السمات الهامة ايضا انه باستثناء قطر فقط فان معدلات النمو السنوية للسكان من غير المواطنين قد فاقت نظيراتها للمواطنين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠م . فقد بلغ معدل نمو غير المواطنين : ١٤,٩٣٪ ، ٧,١٧ ٪ ، و ١١,٠ ٪ خلال الفترات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، ، و١٩٨٠-١٩٨٥م و١٩٧٥ - ١٩٨٥م ، على التوالي مقارنة بـ : (٣,٥٤٪) و(٤,٠١٪) و(٣,٧٧٪) للمواطنين لذات الفترات وعلى التوالي.(٦)

٣- ٢ : حجم و معدلات نمو القوى العاملة :

في عام (١٩٨٥م) كانت القوى العاملة الوطنية في دول المجلس الست تمثل حوالي ثلث اجمالي القوى العاملة (٣٤,٨٪). وكما يتضح من الجدول رقم (٢) فقد ظل اسهام القوى العاملة الوطنية يتناقص خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥م من (٦١,٩ ٪) في عام ١٩٧٥م الى (٤٠,٦٪) في عام ١٩٨٠م واخيرا (٣٤,٨٪) في عام ١٩٨٥م.

يرى المختصون ان الارقام المتصلة بمعدلات نمو القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٨٥م) تعكس ظرفا وواقعا اقتصاديا واجتماعيا مختلفين على مستوى الدول الست . فمن ناحية يرجع الخبراء ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة الوطنية في كل من البحرين وقطر الى ازياد معدلات مساهمة المرأة البحرينية والى صغر حجم القوى العاملة في سنة الاساس (١٩٧٥م) في قطر . اما انخفاض هذه المعدلات في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فقد ارجعه المختصون الى ازدياد الالتحاق في التعليم والى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

من ناحية اخرى فان المعدلات العالية لنمو العمالة غير المواطنة خلال الفترة (١٩٧٥ -١٩٨٠م) و أنخفاضها خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ (حيث أنها كانت سالبة فى كل من الامارات و الكويت و قطر) يمكن ربطها فيما يرى المختصون بفورة النفط وما واكبها من نشاط اقتصادي خلال الفترة الاولى والاتجاه نحو استقرار الاقتصاد خلال الفترة الثانية . ولعل انخفاض معدلات نمو العمالة غير المواطنة قد استخدمت في الادبيات كمؤشر لما يسمى بظاهرة الهجرة المعاكسة و"العودة من حقول النفط".(٧)

٣ -٣ - معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي:-

جدول رقم (٢)

القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة حسب بلد الاقامة ومعدلات نموها : ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ *

(الارقام المطلقة بالآلاف)

الدولة	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			معدلات النمو (٪)		
	مواطنون	غير مواطنين	اجمالى	مواطنون	غير مواطنين	اجمالى	مواطنون	غير مواطنين	اجمالى	مواطنون	غير مواطنين	٨٠ ـ ١٩٨٥ غير مواطنين
										٧٥ ـ ١٩٨٠		
										نسبة مواطنين	نسبة مواطنين	
الأمارات	٤٤,٧	٢٣٤,١	٢٧٨,٨	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٥٢٤,٧	٤٦٠,٠	٥٢٥,٣	٩٥,٣	٪١٠,٣	٪١٢,٤	٪٣,٨	٪١٥,٠	٪٣,٩	٪٠,٥-
البحرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٨٥,١	٦١,٦	٧٣,٩	١٣٥,٥	١١٤,٧	٢٠٣,٣	٨٨,٦	٪٤٥,٥	٪٤٣,٦	٪٥,٨	٪١٣,٨	٪٧,٥	٪٩,٢
السعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٤,٠	١٩٢٣,٧	١٥١٨,٧	١٦٩٤,٠	٣٢١٢,٧	٢٧٢١,٠	٤٣٤٢,١	١٦٢١,١	٪٤٧,٣	٪٣٧,٣	٪١,١	٪٢٨,٥	٪١,٣	٪٩,٩
عمان	١٥٥,٠	٧٠,٠	٢٢٥,٠	١١٨,٠	١١٢,٠	٢٨٠,٠	١٩١,٠	٣٦٩,٠	١٧٨,٠	٪٦٠,٠	٪٤٨,٢	٪١,٦	٪٩,٩	٪١,٢	٪١١,٣
قطر	١١,٧	٥٧,٠	٦٨,٧	١٦,٦	٧٩,٠	٩٥,٦	٧٨,٠	١٠٢,٠	٢٤,٠	٪١٧,٤	٪٢٣,٥	٪٧,٢	٪٦,٧	٪٧,٧	٪٠,٣-
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	٣١٠,٠	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	٥٠١,١	٣٨٦,٨	٥١٨,٥	١٣١,٧	٪٢١,٧	٪٢٥,٤	٪٣,٣	٪١٢,٥	٪٤,٠	٪٠,٣-
كل دول المجلس	١٧٨٩,٩	١١٠١,٤	٢٨٩١,٣	١٩٢٧,٣	٢٨٢٢,٣	٤٧٤٩,٦	٣٩٥١,٥	٦٠٦٠,٢	٢١٠٨,٧	٪٤٠,٦	٪٣٤,٨	٪١,٥	٪٢٠,٧	٪١,٨	٪٧,٠

تصادية والاجتماعية لغربى آسيا : " القوى العاملة الوطنية فى

العربية " ، اجتماع خبراء حول : سياسات الاستخدام والتنقل

١٩ ، الجدولين ٣ و ٤ ، الصفحات ١٤١ و ١٤٢

الجدول رقم (٣) يوجز ابرز المؤشرات ذات الصلة بمعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بالدول الست قيد الدراسة . ان اهم الملاحظات بشأن معدلات المشاركة يمكن ايجازها فيما يلي:-

١. معدلات النشاط الاجمالية :-

بلغ معدل النشاط الخام للدول الست مجتمعة (٤١,٢٪) وتراوح بين (٣٥,٧٪) في سلطنة عمان و(٥٣,٢٪) في الامارات . بأستخدام معدل النشاط المصحح بلغ المعدل للدول الست (٦٧,٣٪) في حين تراوحت معدلات الدول بين (٥٩,٣٪) سلطنة عمان و(٧٥,٨٪) للامارات . ومن الواضح ان التباين في نسب الاعالة التي تراوحت بين (٤٢,٣٪) في الامارات ، و (٧٥,٢٪) في الكويت كان له اثره في معدلات النشاط في هذه الدول فالعلاقة العكسية بين نسبة الاعالة ومعدل النشاط الاقتصادي اوضح ماتكون في حالة دولة الامارات حيث بلغت نسبة الاعالة(٤٢,٣٪) ومعدل النشاط المصحح (٧٥,٨٪) .

٢. معدل نشاط اجمالي المواطنين :-

بلغ معدل النشاط المصحح للست دول مجتمعة (٣٦,٧٪) بينما تراوح بالنسبة لكل دولة على حدة بين (٣٢,٩٪) سلطنة عمان و(٤٨,٧٪) البحرين . وبمراجعة نسب الاعالة يتضح انها قد بلغت في البحرين (٧٧,٥٪) مقارنة بسلطنة عمان صاحبة ادنى معدلات النشاط . ورغم الاثر السلبي الآني لارتفاع نسب الاعالة بهذه الدول الا انها مؤشر لامكانات بشرية مستقبلية جيدة.

٣. **معدلات نشاط المواطنين حسب الجنس** :-

٣-١- معدلات نشاط الذكور:-

حسب ما يوضح الجدول رقم (٣) فان المعدل الخام لنشاط المواطنين الذكور الاجمالي بلغ (٣٣,٦٪) بينما بلغ المعدل المصحح (٦٦,٢٪) . تراوح المعدل المصحح بالنسبة للدول الست بين (٧٨٪) فى البحرين و(٥٥,٦٪) فى سلطنة عمان . ان ارتفاع نسبة الاعالة لسلطنة عمان وانخفاضها بالنسبة لدولة البحرين قد يفسر النتائج المتصلة بمعدلات نشاط الذكور من المواطنين .

٣- ٢- **معدلات نشاط الاناث:-**

بوجه عام فان تدني اسهام ومشاركة المرأة في سوق العمل صارت من السمات الرئيسية للدول الست . بمراجعة ارقام الجدول (٣) يتضح ان معدل النشاط المصحح للاناث على مستوى جميع الدول لم يزد عن (٧,١٪) علما بان هذه النسبة كانت (٣,١٪) في الامارات و(٥,٢٪) في السعودية . من جهة اخرى يلاحظ الارتفاع النسبي في هذا المعدل في البحرين (١٩,٤٪) والكويت (١٥,١٪) ، و(١٤,٦٪) في سلطنة عمان .

٤- التعليم والتنمية : مدخل التعليم العام:

جدول رقم (٣)

كان والسكان النشطون اقتصاديا فى دول مجلس التعاون : ١٩٨٦ *

المؤشر	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الامارات	الاجمالى
١. السكان (اجمالى)	٤٣٤٧٢٤	١٨٢٢٧٦٢	١٣١٠٠٠٠	٣٨٩٢٥٢	١٠١٦٣٧٣٠	١٦٧٣٦٥٣	١٥٧٩٤١٢١
٢. السكان (مواطنون)	٢٩٥١٦٨	٧٥٠٤٦٦	٨١٦٠٠٠	١٠٥٠٤٥	٧٨٤٩٢٦٦	٤٣٤٤٤٩	١٠٢٥٠٣٩٤
أ. ذكـــور	١٤٨٥٠٨	٣٧٣٥٧١	٣٨٦١٠٤	٥٢٤٥٩	٤٠١٣٠٥٧	٢٢٣٤٨٣	٥١٩٧١٨٢
ب. انـــاث	١٤٦٦٦٠	٣٧٦٨٩٥	٤٢٩٨٩٦	٥٢٥٨٦	٣٨٣٦٢٠٩	٢١٠٩٦٦	٥٠٥٣٢١٢
٣. السكان فى سن العمل	٢٨٤٦٥٩	١٠٤٠٣٧٩	٧٨٨١٨١	٢٧٩٦٦٢	٦٠٩٣٥٤٩	١١٧٥٨١١	٩٦٦٢٢٤١
٤. المواطنون فى سن العمل	١٦٦٢٧٧	٣٧٩٠٢٣	٤٠٥٤٢٨	٥٢٩٥٩	٤٠٥٤٠٤٦	٢١٣١٨٣	٥٢٧٠٩١٦
أ. ذكـــور	٨٣٢٠٠	١٨٤٩٦٤	١٨٠٥٨١	٢٦٠٠٤	٢٠٤٨٦١٦	١١٠٩٨٦	٢٦٣٤٣٥١
ب. انـــاث	٨٣٠٧٧	١٩٤٠٥٩	٢٢٤٨٤٧	٢٦٩٥٥	٢٠٠٥٤٣٠	١٠٢١٩٧	٢٦٣٦٥٦٥
٥. القوى العاملة (اجمالى)	١٨٣١٧٩	٧١١٥٩٩	٤٦٧٦٧٥	١٩٥٧٢٠	٤٠٥٢٠٦٠	٨٩٠٩٤١	٦٥٠١١٧٤
٦. القوى العاملة الوطنية	٨١٠٢٧	١٣٧٢٣٤	١٣٣٢٣٤	٢٠١٣٧	١٤٨١٧٨٠	٧٨٤٠٤	١٩٣١٨١٦
أ. ذكـــور	٦٤٨٩٦	١٠٧٩٨٥	١٠٠٤٦٥	١٨٠٨١	١٣٧٧١٩٢	٧٥٢٨٦	١٧٤٣٩٠٥
ب. انـــاث	١٦١٣١	٢٩٢٤٩	٣٢٧٦٩	٢٠٥٦	١٠٤٥٨٨	٣١١٨	١٨٧٩١١
٧. معـــدلات النشـــاط							
١/٧ اجمالى السكان							
أ. النشاط الخـام	٤٢,١٪	٣٩,٠٪	٣٥,٧٪	٥٠,٣٪	٣٩,٩٪	٥٣,٢٪	٤١,٢٪
ب. النشاط المصحح	٦٤,٤٪	٦٨,٤٪	٥٩,٣٪	٧٠,٠٪	٦٦,٥٪	٧٥,٨٪	٦٧,٣٪
٢/٧ اجمالى المواطنين							
أ. النشاط الخـام	٢٧,٥٪	١٨,٣٪	١٦,٣٪	١٩,٢٪	١٨,٩٪	١٨,٠٪	١٨,٨٪
ب. النشاط المصحح	٤٨,٧٪	٣٦,٢٪	٣٢,٩٪	٣٨,٠٪	٣٦,٦٪	٣٦,٨٪	٣٦,٧٪
٣/٧ المواطنين الذكـــور							
أ. النشاط الخـام	٤٣,٧٪	٢٨,٩٪	٢٦,٠٪	٣٤,٥٪	٣٤,٣٪	٣٣,٧٪	٣٣,٦٪
ب. النشاط المصحح	٧٨,٠٪	٥٨,٤٪	٥٥,٦٪	٦٩,٥٪	٦٧,٢٪	٦٧,٨٪	٦٦,٢٪
٤/٧ المواطنـات الانـــاث							
أ. النشاط الخـام	١١,٠٪	٧,٨٪	٧,٦٪	٣,٩٪	٢,٧٪	١,٥٪	٣,٧٪
ب. النشاط المصحح	١٩,٤٪	١٥,١٪	١٤,٦٪	٧,٦٪	٥,٢٪	٣,١٪	٧,١٪
٥/٧ نسـبة الاعـالة							
١/٥/٧ اجمالى السكان	٥٢,٧٪	٧٥,٢٪	٦٦,٢٪	٣٩,٢٪	٦٦,٨٪	٤٢,٣٪	٦٣,٥٪
١/٥/٧ اجمالى المواطنين	٧٧,٥٪	٩٨,٠٪	١٠١,٣٪	٩٨,٤٪	٩٣,٦٪	١٠٣,٨٪	٩٤,٥٪
أ. ذكـــور	٧٨,٥٪	١٠٢,٠٪	١١٣,٨٪	١٠١,٧٪	٩٥,٩٪	١٠١,٤٪	٩٧,٣٪
ب. انـــاث	٧٦,٥٪	٩٤,٢٪	٩١,٢٪	٩٥,١٪	٩١,٣٪	١٠٦,٤٪	٩١,٧٪

جملة جداول تضمنتها دراسة : المواءمة بين خريجى مؤسسات التعليم
لعمالة ذات التعليم العالى * : قطاع الانسان والبيئة : الامانة العامة لمجلس
لدول الخليج العربية ، فبراير ١٩٨٩ .
والقوى العاملة هنا عن تلك الواردة فى الجدولين (١) و (٢) ، ويعزى
لاف المصادر وطرق التقدير المستخدمة

في اعقاب ارتفاع اسعار النفط في السبعينات استشعرت دول مجلس التعاون اهمية التعليم (بكافة مستوياته وانواعه) في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقبل استعراض ابرز التطورات لجهة التعليم بهذه الدول خلال العقدين الماضيين قد يكون ضروريا ان ننوه الى غياب البنية التعليمية اوقصورها الشديد في كل الدول قبل ذلك التاريخ. الجدول رقم(٤) يبرز بعض اهم المؤشرات المالية الخاصة بالتعليم وتطوره خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥م) والتي تتلخص فيما يلي:-

١- في عام (١٩٨٥م) تراوحت نسبة ميزانية التعليم الى الناتج القومي الاجمالي بين (١,٩٪) الامارات و(١٠,٦٪) في قطر .

٢- ان نصيب الفرد في ميزانية التعليم بهذه الدول (بالدولار الامريكي) و الذى تراوح بين (٣٥ دولارا و ٥٢٨ دولارا) في عام (١٩٧٥م) وقد ارتفعت في حديها الادنى والاعلى في عام(١٩٨٥م) الى (٢٩١ دولارا و٩٢٤ دولارا).

٣- ان متوسط المعدل السنوي للزيادة في ميزانية التعليم خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥م) تراوحت بين (١٢,٥٪) للسعودية و(١٢١,٤٪) لسلطنة عمان .

ولاشك ان اهتمام هذه الدول بالتعليم وقضاياه قد انعكس وبالضرورة على التطورات في المؤشرات التعليمية المختلفة (اعداد الطلاب والمعلمين والفصول وخلافه). الجدول رقم (٥) يوضح تطورات اعداد الطلاب بالتعليم العام بدول مجلس التعاون خلال الفترة (٧٩/١٩٨٠- ٨٨/١٩٨٩م). من الجدول المذكور يلاحظ مايلي:-

١- ارتفع اجمالي الطلاب خلال الفترة قيد الملاحظة من (٢٠٤٣٦٤٩طالبا وطالبة) في بدية الفترة (٧٩/١٩٨٠م) الى (٣٨٧٢٩٩٠ طالبا وطالبة) في عام (٨٨/١٩٨٩م)، اي ان اعداد الطلاب بالتعليم العام بهذه الدول قد نمت بمعدل سنوي متوسط بلغ (٧،٤ ٪).

٢- بالنظر الى معدلات نمو طلاب وطالبات التعليم العام بالدول الست يتضح ان سلطنة عمان قد سجلت اعلى المعدلات (١٣,٦٪) في حين سجلت الكويت ادناها (٣٪) . وقد يعزى هذا الى ان الكويت قد بدأت في خطط التوسع التعليمي في فترة سابقة لسنة الاساس على غير ماحدث في سلطنة عمان والتي بدأت خطط التعليم التوسعية بها في سنوات احدث نسبيا.

ان الزيادات المستمرة في اعداد الطلبة (وايضا المعلمين والمدارس والفصول) قد استوجبتها عدة عوامل من اهمها النمو السنوي الطبيعي للسكان والذي يتضح بشكل اكثر في الشرائح السكانية ذات الفئات العمرية المؤهلة للدخول في مدارس التعليم العام بمراحله الثلاث (ابتدائى - متوسط- ثانوي) وزيادة الوعي بأهمية تسجيل البنين والبنات في المدارس وما واكب ذلك من تطور في وسائل المواصلات مماجعل التعليم في تناول الاكثرية .

جدول رقم (٤)

تطور ميزانية التعليم فى دول الخليج العربية بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ *

الدولـــة	العـام	ميزانية التعليـم		الانفاق الجارى على التعليم		الانفاق الاستثمارى على التعليم		نصيب الفرد م	معدل الزيادة
		عملة وطنية	٪ من اجمالى	عملة وطنية	٪ من ميزانية	عملة وطنية	٪ من ميزانية	ميزانية التعليم	السنوية فى
		بالألـــف	الناتج المحلى	بالألـــف	التعلـيـــم	بالألـــف	التعلـيـــم	دولار امريكى	ميزانية التعليم
الأمارات	١٩٧٥	٣٤٦٥٨٥	١,٠٪	٢٧١٣٨٢	٧٨,٣٪	٧٥٢٠٣	٢١,٧٪	١٨٥	٤٠,٠٪
	١٩٨٥	١٧٣٨١٥٥	١,٩٪	١٦٣٦٧٠٥	٩٤,٢٪	١٠١٤٥٠	٥,٨٪	٣٦١	
البحرين	١٩٧٥	١٠٥٤١	٠,٠٪	٩٦٠٦	٩٠,١٪	٩٣٥	٩,٩٪	١٠٨	٢٩,٠٪
	١٩٨٥	٥١٦٨١	٣,٨٪	٤٨٦٨١	٩٤,٢٪	٣٠٠٠	٥,٨٪	٣١٨	
السعودية	١٩٧٥	١٢٩٤٠٩٣٧	١٠,٣٪	٥٥٢٨٥٦٦	٤٢,٧٪	٧٤١٢٣٧١	٥٧,٣٪	٥٢٨	١٢,٥٪
	١٩٨٥	٢٩٠٦٤٠٠٠	٩,٢٪	٢٠٢٣٩٠٠٠	٦٩,٦٪	٨٨٢٥٠٠٠	٣٠,٤٪	٧٦٤	
عمـان	١٩٧٥	٩٣٩٦	١,٦٪	٦٦٠٥	٧٠,٣٪	٢٧٩١	٢٩,٧٪	٣٥	١٢١,٤٪
	١٩٨٥	١٢٣٤٧١	٤,٠٪	٧٧٤٣٢	٦٢,٧٪	٤٦٠٣٩	٣٧,٣٪	٢٩١	
قطـر	١٩٧٥	١٧٧١٢٤	٢,٠٪	١٢٣٥٢٤	٦٩,٧٪	٥٣٦٠٠	٣٠,٣٪	٢٨٦	٤٧,٢٪
	١٩٨٥	١٠١٢٣٥٩	١٠,٦٪	٦٣٧٦٨٠	٧٢,٤٪	٣٧٤٦٧٩	٢٧,٦٪	٩٢٤	
الكـويت	١٩٧٥	١١٢٠٢٣	٣,٠٪	٩٠٠٦٩	٨٠,٤٪	٢١٩٥٤	١٩,٦٪	٣٨٥	١٩,٤٪
	١٩٨٥	٣٢٩٠٨٨	٤,٦٪	٣٢١١٦١	٩٧,٦٪	٧٩٢٩	٢,٤٪	٦٤٠	

* المصدر : الدكتور مصطفى محمد متولى : ' اتجاهات النمو السكانى وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية
ودورها للتخطيط للتعليم ' ، ورقة عمل لندوة : ' التخطيط للتعليم فى ضوء اتجاهات النمو السكانى ولحتياجات
التنمية فى دول الخليج العربية ' ، الرياض ١٩٩٢ ، ص. ٤١

جدول رقم (٥)

أعداد الطلاب بالتعليم العام بدول مجلس التعاون : ١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٩/٨٨ م *

المؤشـــر	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	قطـــر	السـعودية	الامـــارات	الاجمـــالى
١٩٨٠/٧٩	٦٧٣٧٩	٢٨٥٣٣٣	٩٦٢٠٩	٣٧٦٥١	١٤٦١٠٠٠	٩٦٠٧٧	٢٠٤٣٦٤٩
١٩٨١/٨٠	٦٩٠٨٣	٣٠٢٦١٠	١٠٦٩٣٢	٣٩٩٤٤	١٥٦٢٠٠٠	١٠٨٨٤٢	٢١٨٩٤١١
١٩٨٢/٨١	٧١١٧٧	٣٢٢٥١٢	١٢٠٧١٨	٤٢٦١٠	١٦٩٥٠٠٠	١٢٦٣٦٦	٢٣٧٨٣٨٣
١٩٨٣/٨٢	٧٥٤٣٤	٣٣٤٩٤٢	١٤٠٥٨٢	٤٥٤١٦	١٨٢٩٠٠٠	١٣٩٨٤٠	٢٥٦٥٢١٤
١٩٨٤/٨٣	٧٨٧٩٧	٣٤٥٨٥٣	١٦٤٣١٦	٤٧٢٨٥	١٩٧٢٣٢٨	١٥٠٤٠٩	٢٧٥٨٩٨٨
١٩٨٥/٨٤	٨٢٦٩٩	٣٦١٧١٥	١٩٧٢٤٦	٤٩٣٥٧	٢١٤٥٠٢٦	١٦٣٩٩٦	٣٠٠٠٠٣٩
١٩٨٦/٨٥	٨٥٨٦٧	٣٦٠٢٢٧	٢٢٤٤٤٣	٥٢٠٥٠	٢٢٨٥٦٨٩	١٧٧٦٠٦	٣١٨٥٨٨٢
١٩٨٧/٨٦	٨٨١٣٢	٣٦٤٤١٢	٢٥١٠٧١	٥٤١٧٩	٢٤٨٢٨٠١	١٩٣٠٤٠	٣٤٣٢٦٣٥
١٩٨٨/٨٧	٩٠٧٣٤	٣٧٠٣٠١	٢٧٦٨٠٩	٥٦٩٠٨	٢٦٥١٥٧٧	١٩٩٩٤٢	٣٦٤٦٢٧١
١٩٨٩/٨٨	٩٢٨٦٢	٣٧٢٦٨٧	٣٠٣٩٨٩	٥٩٩٢٩	٢٨٢٤٣٨٧	٢١٩١٣٦	٣٨٧٢٩٩٠
معدل النمـو السـنوى	٪٣,٦	٪٣,٠	٪١٣,٦	٪٥,٣	٪٧,٦	٪٩,٦	٪٧,٤

الرئيسية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٩٩١ ، معهد البحوث :

ل والمعادن ، السعودية ، الجدول رقم ٤.٥ ، ص. ١٢٦

الجدول رقم (٦) يوضح استيعاب الفئة العمرية الموازية للتعليم العام في المرحلتين الاولى والثانية في دول المجلس لسنوات متفاوتة.

ورغم ان الجدول يشير الى ان اقل نسب الاستيعاب قد سجلتها السعودية (٣٧,٣٪) واعلاها كانت الكويت (٧٨،١ ٪) الا ان جملة عوامل قد تكون لها علاقة بالنسبة المتدنية للاستيعاب في السعودية اهمها قدم البيانات (١٩٨٠م) ، اتساع السعودية الجغرافي وحجم السكان بها اضافة الى عدم تطبيق التعليم الالزامي بها.

ان التوسع الكبير في البنية التعليمية كانت له اثاره البينة على التنمية والمجهودات التي بذلتها هذه الدول لزيادة وتائر نموها . ويلاحظ ان نسب الاستيعاب العالية قد ادت - فيما ادت اليه- الى حرمان اسواق العمل بهذه الدول من نسبة عالية من القوى البشرية . الجدول رقم (٧) يوضح مجموع السكان في التعليم في دول المجلس (بأستثناء سلطنة عمان) كما يبن نسبة السكان في سن التعليم الى العدد الكلي للسكان في عام (١٩٨٧م). وكما يوضح الجدول فان هذه النسبة قد تراوحت بين (٢٥,٥٪) للكويت و(٣٦,١٪) للبحرين مما يعني ان ربع السكان على الاقل كانوا بمراحل التعليم المختلفة.

آخذين كافة المؤشرات المرتبطة بالتعليم العام في الحسبان نرى انه من الضروري قبل الانتقال الى توصيف وتحليل اوضاع التعليم العالي ان نتوقف عند مـاواكب التطور الكبير في التعليم العام من معوقات وجوانب قصور حيث ان التعليم العام هو رافد التعليم العالي الوحيد لذا فان تقويم مخرجات التعليم العالي (كهدف رئيسي لهذه الورقة) لن يتأتى على الوجه الصحيح اذا لم تؤخذ معوقات التعليم العام في الاعتبار.

بصفة عامة فان اهم جوانب القصور التي صاحبت تطور التعليم العام في دول مجلس التعون يمكن ايجازها فيما يلي:

١-مسائل الفاقد التعليمي حيث تشير بيانات العديد من دول المجلس الى استمرار ظواهر الارتفاع في نسبتي الرسوب والتسرب. ففي المملكة العربية السعودية مثلا ، ارتفع متوسط عدد السنوات التعليمية لكل خريج من خريجي التعليم العام حيث بلغ المتوسط (١٨) سنة دراسية للبنين و(١٥) سنة دراسية للبنات بدلا من (١٢) سنة حسب ماهو مقرر . (٨)

٢-ان الزيادة الكبيرة في اعداد الطالبات (و الخريجات) بمراحل التعليم العام لم تواكبها زيادة مماثلة في فرص التعليم العالي للفتيات. واذا اخذنا السعودية كمثال فانه يلاحظ ان اعداد الخريجات من المرحلة الثانوية العامة ارتفع من (١٦٧٤) خريجة في عام ١٩٧٥م الى (١٨٢١١) خريجة في عام ١٩٨٨م ومن المتوقع ان يبلغ عددهن (٤٣٢٦٩) خريجة في عام ١٩٩٥م. (٩)

جدول رقم (٦)

استيعاب الفئة العمرية الموازية للتعليم العام فى المرحلتين الأولى والثانية

	العام	عـــــدد الســـــكان		مجموع السكان	الملتحقون	الملتحقون	مجموع الملتحقون	نســـبة
		٥ ـ ١٥ سنة	١٥ ـ ١٩ سنة	بالتعليم العالى	بالتعليم الابتدائى	بالمرحلة الثانية	بالتعليم العام	الاستيعاب
الامـــارات	١٩٨٤	٢٢٢٥٠٠	٧٣١٠٠	٢٩٥٦٠٠	١٣٧٧٠٠	٦٦٧٣٣	٢٠٤٤٣٣	٪٦٩,٢
البحـــرين	١٩٨٦	٨٩٣٤٩	٣٨٠٠٤	١٢٧٣٥٣	٥٨٤٣٣	٣٩٩٥١	٩٨٣٨٤	٪٧٧,٣
الســـعودية	١٩٨٠	٢٤٩٦٩٢٨	٩١٩٠٤٥	٣٤١٥٩٧٣	٩٢٦٥٣١	٣٤٨٩٩٦	١٢٧٥٥٢٧	٪٣٧,٣
عمـــان					١٧٧٥٤١	٤٨٠٩٦	٢٢٥٦٣٧	
قطـــر	١٩٨٦	٦٢٠٠٠	٣٣٠٠٠	٩٥٠٠٠	٤٢٥٠٢	٢٢٤٤٤	٦٤٩٤٦	٪٦٨,٤
الكـــويت	١٩٨٥	٣٨٢٨٨٥	١٤٥١٩٦	٥٢٨٠٨١	١٧٢٩٧٥	٢٣٩٤٤٣	٤١٢٤١٨	٪٧٨,١

جدول رقم (٧)

توزيع الفئات العمرية للتعليم لسكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	العمرية لتوزيع للتعليم في عام ١٩٨٧								مجموع السكان	نسبة السكان
	فئة العمر ٥ - ١٤ عاما		فئة العمر ١٥ - ١٩ عاما		فئة العمر ٢٠ - ٢٤ عاما				في التعليم	في سن التعليم
	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	(بالآلاف)	في الاجمالي
البحرين	٤٥٤١٧	٤٤١٠٢	٨٩٣٤٩	١٩٢١٦	١٨٧٨٨	٣٨٠٠٤	١٩٣٢٢	١٨٤٣١	٣٧٦٥٣	١٦٥٠٠١	٪٣٦,١
السعودية	١٢٨٨٦٧٥	١٢٠٨٧٥٧	٢٤٩٦٩٣٢	٥٢٢٠١١	٣٩٧٠٣٤	٩١٩٠٤٥	٤٦٩٠٤٢	٣٠٨٨٤٥	٧٧٧٨٨٧	٤١٩٣٨٦٤	٪٣٠,٨
قطر	٣٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٢٠٠٠	١١٠٠٠	٣٣٠٠٠	١١٨٠٠٠	٪٣٢,٨
الكويت	١٩٤٩٥٥	١٨٧٩٣٠	٣٨٢٨٨٥	٧٢٩٦٧	٧٢٤٩٩	١٤٥٤٦٦	٧٦٩٠٠	٧١٤٨٠	١٤٨٣٨٠	٦٧٦٧٣١	٪٢٥,٥
الامارات	٠	٠	٢٢٢٥٠٠	٠	٠	٧٣١٠٠	٠	٠	١٥٦١٠٠	٣١٠٧٠٠	٪٣٥,٣

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : المجموعة الاحصائية

د الثاني عشر ، ديسمبر ١٩٨٩

٣-تشير بيانات الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان (٥٨٪) من الذكور و(٦٣,٧٪) من الاناث من مجموع سكان الكويت الذين تجاوزوا (٢٥) عاما لم يتلقوا تعليما مدرسيا في عام (١٩٨٠م) وان هذه النسبة ارتفعت الى(٧٢,٢٪) للذكور و(٧٩,٣٪) للاناث في دولة الامارات .(١٠)

٤- ترى بعض الجهات المختصة ان اغلب الخطط التعليمية في دول المجلس (بما فيها خطط التعليم العام) لم يكن الربط بينها وبين احتياجات التنمية من القوى العاملة واضحا . بل ان بعض هذه الجهات يقترح ان لارابطة اطلاقا بين التعليم والتخطيط للتنمية و"التقدم الذي حصل في مجال التعليم جاء ليجيب بشكل رئيسي على بعض الحاجات الاجتماعية (طلب اجتماعي) من تفوق للترقي والوجاهة وليس للاجابة على بعض حاجات النمو الاقتصادي ، حتى ضمن حاجات نمط التنمية المتبع ، من القوى العاملة المؤهلة والكوادر الفنية اللازمة .(١١)

آخذين في الاعتبار كافة ماوردناه بشأن التعليم العام بدول المجلس من اهتمام الدول وتطورات اعداد الطلاب وما اشرناه اليه من سلبيات رافقت هذا التطور تعرج الورقة الى ساحة التعليم العالي.

٥-تطور الطلب على المؤهلات الجامعية:-

عند تحليلها لتطور الطلب على المؤهلات الجامعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتناول الورقة ثلاث مسائل متداخلة وهي التطورات الماضية للطلب على هذا النوع من التعليم ، الوضع الراهن وابرز سمات التعليم الجامعي .

٥-١ التطورات الماضية للطلب على التعليم الجامعي:

ان تاريخ التعليم الجامعي بدول مجلس التعاون هو-وبكافة المقاييس حديث جدا . باستثناء جامعتي ام القرى التي تأسست في عام (١٩٤٩م) وجامعة الملك سعود التي انشئت في عام (١٩٥٧م) فان التعليم الجامعي خارج المملكة العربية السعودية لم يبدأ الا في اواخر الستينات (جامعة الكويت عام (١٩٦٦م) وكلية الخليج للتكنولوجيا بالبحرين عام (١٩٦٨م)) . ويلاحظ ان العمل بجامعتي قطر والامارات لم يبدأ الا في عامي (١٩٧٣، ١٩٧٧م) على التوالي علما بان كلية البحرين الجامعية بدأت في عام (١٩٧٨م). اما احدث الجامعات بدول المجلس فهي جامعة السلطان قابوس بعمان والتي تم افتتاحها في عام ١٩٨٧م (١٢).

الجدول رقم (٨) يوجز اهم البيانات الخاصة بتطورات اعداد الطلاب والطالبات والخريجين والخريجات بخمس من الدول الست قيد الدراسة . ان ابرز الملاحظات حول بيانات الجدول يمكن ايجازها فيما يلي:-

١- ان عداد الطلاب والطالبات بهذه الدول قد تراوحت (حسب آخر سنة توفرت فيها البيانات) بين (٩٣٤٦١) طالبا وطالبة في السعودية و(٢٤٢٢) طالب وطالبة في قطر . ويلاحظ ان هذا الاجمالي قد سجل نموا سنويا تراوح بين (٢٠,٤٪) في الامارات و(٧,٤٪) في البحرين .

جـــدول رقـــم (٨)

تطـــورات أعـــداد الطلاب والطالبات الخريجين والخريجـــات بدول مجلس التعاون

الدولة	الطلاب			الذكـــور			الخريجين			الطالبـــات			الاجمـــالى			الخريجـــات			الاجمـــالى		
	العدد	النسبة (٪) الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	النسبة (٪)الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	النسبة (٪)الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	النسبة (٪)الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	النسبة (٪)الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	النسبة (٪)الى الاجمالى	معدل النمو السنوى	العدد	معدل النمو السنوى	العدد	معدل النمو السنوى
المملكة العربية	٢٦٣٠٧	٪٦٩,٦	٪١٧,٨	٣٠٦٢	٪٧٤,٩	٪١٧,٠	١١٤٨٤	٪٣٠,٤	٪٤٠,١	١٠٢٨			٪٢٥,١	٪٥١,٠	٢٧٧٩١	٪٢١,٣	١٠٩٠	٪٢٤,٦			
السعودية	٥٤٣٣٣	٪٥٨,١	٪١٢,٨	٥٦٥٩	٪٢٠,٨	٪١٣,١	٣٩١٢٨	٪٤١,٩	٪٢٢,٧	٣٦٥٠			٪٣٩,٢	٪٢٨,٨	٩٣٤٦١	٪١٧,٩	٩٣٠٩	٪١٦,٣			
الكـــويت	١٠٣٨٤	٪٧١,٠	٪١٩,٠	٩٩٦	٪١٨,١	٪١٢,٦	٤٢٣٤	٪٢٩,٠	٪٣٣,٢	١٠٢٠			٪٥١,٤	٪١٢,٠	١٤٦١٨	٪١٢,٣	١٩٨٦	٪٢١,٠			
	١٧٠٢٢	٪٦٣,٣	٪١٣,٢	١٤٥٤	٪٤٩,١	٪١٠,٨	٩٨٥٥	٪٣٦,٧	٪٢٣,٥	١٥٠٩			٪٥٠,٩	٪١٠,٣	٢٦٨٧٧	٪١٠,٥	٢٩٦٣	٪١٦,٤			
الأمـــارات	١٢٧٨	٪٥٥,٥	٪٢١,٤	٢٥٤	٪٦١,٢	٪٩,٤	١٠٢٦	٪٤٤,٥	٪٤٩,٩	١٩١			٪٣٨,٨	٪٢٤,٦	٢٣٠٤	٪٢٣,١	٤١٥	٪٢٩,٢			
العربية المتحدة	٢٩٢١	٪٤١,٦	٪١٤,٨	٣٩٨	٪٤٠,٢	٪٧,٨	٤١٠٠	٪٥٨,٤	٪٢٦,٠	٥٩٢			٪٥٩,٨	٪٢٤,٢	٧٠٢١	٪١٥,٦	٩٩٠	٪٢٠,٤			
قطـــر	٣٥٩	٪٢٧,٠	٪١١,٠	٧٧	٪٢٢,٧	٪١٥,٣	٩٦٢	٪٧٣,٠	٪١٨,٩	٢٦٢			٪٧٧,٣	٪١٢,٤	١٣١٨	٪١٠,٩	٣٣٩	٪١٦,٨			
	٥٥١	٪٢٢,٧	٪٩,١	١٣٦	٪٢٤,٢	٪١٢,٠	١٨٧١	٪٧٧,٣	٪١٤,٢	٤٢٥			٪٧٥,٨	٪١٠,٢	٢٤٢٢	٪١٠,٦	٥٩١	٪١٢,٩			
البحـــرين	١١٠٥	٪٥٩,٠	٪٢,٤	٦٧	٪٧١,٣	٪٥٢,٦	٧٦٧	٪٤١,٠	٪١٦,٧	٢٧			٪٢٨,٧	٪٢٥,٠	١٨٧٢	٪٢٠,٣	٩٤	٪٨,٣			
	١٢٦١	٪٢٨,٦	٪٢,٣	٢٠٨	٪٤١,٢	٪٣٢,٧	١٢٨٠	٪٥١,٤	٪١٣,٧	٢٩٧			٪٥٨,٨	٪٢٨,١	٢٤٩١	٪٥٢,٢	٥٠٥	٪٧,٤			

٢- ان نسبة الطالبات لاجمالي الطلاب في هذه الدول (حسب اخر سنة توفرت فيها البيانات) قد تراوحت بين (٧٧,٣ ٪) في قطر و(٣٦,٧٪) في الكويت . ولهذه النسب مدلولات هامة فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي لهذه الورقة . اذ ان التساؤل الهام يتركز حول فرص العمل التي يمكن توفيرها لهذه النسبة العالية من الاناث الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي في هذه الدول في ظل ظروف عمل من اهم مايميزها تدني مشاركة العنصر النسائي في النشاط الاقتصادي.

٣-بالاضافة لما تم ايراده في النقطة (٢) اعلاه يلاحظ ان معدلات النمو السنوية للطالبات كانت اعلى كثيرا من معدلات الطلاب الذكور . ففي السعودية مثلا كان المعدل للاناث (٢٢,٧٪) بينما بلغ حدا في البحرين كان فيه معدل الاناث يمثل ستة اضعاف معدل الذكور.

٤-بالنظر لبيانات الخريجين من مؤسسات التعليم العالي يلاحظ أن عددهم ارتفع بدرجات متفاوتة في دول المجلس الخمس . ففي البحرين مثلا نمت اعداد الخريجين (ذكور واناث) بمعدل سنوي بلغ (٥٢,٢ ٪) وسجل هذا المعدل ادنى درجاته في الكويت وقطر (١٠,٦٪، ١٠,٥٪) على التوالي.

٥- حسب بيانات آخر سنة لكل دولة كانت الاناث يمثلن الاغلبية بالنسبة للخريجين وذلك باستثناء السعودية . ويلاحظ ان الاناث مثلن (٧٥,٨٪) من اجمالي الخريجين في قطر وحوالي (٦٠٪) من خريجي الامارات و(٥٨,٨٪) فى البحرين .

٦- بمقارنة معدلات النمو السنوية للخريجين حسب الجنس يلاحظ انه باستثناء الكويت وقطر فان الاناث في الدول الثلاث الاخرى سجلن معدلات اعلى من الذكور.

٥-٢- الوضع الراهن للتعليم الجامعي: أجمالي المدخلات والمخرجات :

بالنظر الى البيانات التي يشتمل عليها الجدول رقم (٨) فأن ابرز سمات التعليم الجامعي للدول قيد الدراسة يمكن تلخيصها من منظور المدخلات - المخرجات على الوجة التالي:-

(أ) المدخلات :

على اعتبار ان الوضع اعوام ٨٥ -٨٧ يمثل آخر ماتوفر للورقة بخصوص اعداد الطلاب والطالبات بالجامعات بدول المجلس (بأستثناء سلطنة عمان) فأن ابرز الملاحظات الاجمالية حول هذا الجانب يمكن تلخيصها على النحو الوارد في الجدول رقم (٩) ، ومنه يتضح مايلي:

(١) ان اجمالى عدد الطلاب والطالبات والبالغ (١٣١٧٢٢) يمثل ١٤٪ من اجمالي السكان في سن التعليم العالي (١٩ -٢٤عاما) في دول المجلس الواردة بياناتها كما يمثل هذا العدد مانسبته ١,٣ ٪ من اجمالي السكان المواطنين بالدول الخمس التي تم تحليل بياناتها .

(٢) ان اجمالي عدد الطلاب الذكور والبالغ ٧٦٥٩٢ طالبا يمثل ١٦,٢٪ من أجمالي السكان في سن التعليم العالي من الذكور و ١,٥٪ من أجمالى السكان المواطنين الذكور.

الجدول رقم (٩)

اعداد الطلاب المليدين بجامعات دول مجلس التعاون ومقارنة اعدادهم باعداد المواطنين

في سن التعليم ، (١٩ - ٢٤) ، واجمالي السكان المواطنين ، حسب بيانات العام ١٩٨٦)

الدولة	الطلاب بالجامعات			السكان في سن التعليم			السكان المواطنون			نسبة الطلاب بالجامعات الى :					
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
المملكة العربية السعودية	٥١٢٢٣	٣٩١٢٨	٩٣٤٦١	٣٥٩٩٧٨	٣٤٧٧٨١	٧٠٧٧٥٩	٤٠١٣١٥٧	٣٨٣٦٢٠٩	٧٨٤٩٣٦٦	٢١٥,١	٢١١,٣	٢١٣,٢	٢١,٤	٢١,٠	٢١,٢
الكويت	١٧٠٢٢	٩٨٥٥	٢٦٨٧٧	٣٩٦٠٢	٤٠٣٧١	٧٩٩٧٣	٣٧٣٥٧١	٣٧٦٨٩٥	٧٥٠٤٦٦	٢٤٣,٠	٢٢٤,٤	٢٣٣,٩	٢٤,٦	٢٢,٦	٢٣,٦
الامارات	٢٩٢١	٤١٠٠	٧٠٢١	٢٢٥٣٢	٢٠١٧٠	٤٢٧٠٢	٢٢٣٤٨٣	٢١٠٩٦٦	٣٣٤٤٩	٢١٣,٠	٢٢٠,٣	٢٢٦,٤	٢١,٣	٢١,٩	٢١,٦
قطر	١١٠٥	٧٦٧	١٨٧٢	٤٩٨٤	٥٠٧٥	١٠٠٥٩	٥٢٤٥٩	٥٣١٨٩	١٠٥٦٤٥	٢٢٢,٢	٢١٥,١	٢١٨,٦	٢٢,١	٢١,٤	٢١,٨
البحرين	١٢١١	١٢٨٠	٢٤٩١	١٧٩١٣	١٨٣١٠	٣٦٢٢٣	١١٨٥٠٨	١٤٦٦٦٠	٢٩٥١٦٨	٢٦,٨	٧٧,٠	٢٦,٩	٢٠,٨	٢٠,٩	٢٠,٨
عمان	٠	٠	٠	٢٧٥١٠	٣٧٢٦١	٦٤٧٧١	٣٨٦١٠٤	٤٢٩٨٩٦	٨١٦٠٠٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
الاجمالي	٧١٥٩٢	٥٥١٣٠	١٣١٧٢٢	٤٧٢٥١٩	٤٦٨٩٦٨	٩٤١٤٨٧	٥١٩٧٢٨٢	٥٠٥٣٨١٢	١٠٢٥١٠٩٤	٢١٦,٢	٢١١,٨	٢١٤,٠	٢١,٥	٢١,١	٢١,٣

(٣) ان(١١,٨٪) من أجمالي الاناث في سن التعليم قد التحقن بالجامعات (٥٥١٣٠ طالبة) ويمثلن (١,١٪) من اجمالي السكان المواطنين من الاناث .

(٤) بالنسبة لبيانات كل من الدول الخمس على حدة يلاحظ مايلي:-

(أ) أن اعلى معدلات التحاق السكان في سن التعليم العالي في الجامعات كان في الكويت(٣٣,٦٪) في حين سجلت السعودية ادنى المعدلات (١٣,٢) .

(ب) بالنسبة لتوزيع الطلاب حسب الجنس ونسبتهم الى السكان في سن التعليم العالي حسب الجنس جاءت معدلات الكويت الاعلى بالنسبة للذكور (٤٣ ٪) والاناث (٢٤,٤ ٪) في حين كانت ادنى معدلات الذكور والاناث في البحرين (٦,٨٪ و٧,٠٪ ،على التوالي)

(ج) فيما يتعلق بنسبة الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الى اجمالي السكان المواطنين سجلت الكويت اعلاها (٣,٦٪) و البحرين ادنى هذه النسب (٠,٨٪)

(د) بالنسبة لتوزيع الطلاب حسب الجنس ونسبتهم الى السكان من المواطنين حسب الجنس كانت اعلى النسب بالنسبة للذكوروالاناث في الكويت (٤,٦٪و ٢,٦٪)على التوالي وادناها في البحرين (٠,٨٪ و٠,٩)على التوالي .

بالنظرالى البيانات التي اشتمل عليهاالجدول رقم (٩) من منظورالمشاركة في النشاط الاقتصاي يمكن الخروج بالنتائج التالية :

(١) بصفة عامة فان اغلبية السكان في سن التعليم العالي (٨٥٪) متاحون للدخول في سوق العمل .

(٢)رغم التباين الكبير في فرص العمل المتاحة الا انة يلاحظ انة لافوارق معنوية (على وجة العموم) بين نسب الذكور والاناث ممن هم في سن التعليم العالي والاعداد الملتحقة منهم بالجامعات .

(ب) المخرجات :

اذا كان الجزء (أ) اعلاه قد تناول تطورات اعداد الطلاب المقيدين بجامعات دول المجلس من الناحية الكمية فان هذه الصورة لن تكتمل الا بالنظر الى المجالات الدراسية التي انتظم فيها هولاء الطلاب في الجامعات . اذ ان هذه المجالات ومدى ملاءمتها لمتطلبات الاقتصاد الوطني من العمالة ذات التعليم العالي هي الي ستحدد مدى الموائمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات اسواق العمل بهذه الدول اولا ومن ثم تحديد اذا كانت هناك بطالة (من اي نوع) في اوساط هذه المخرجات ام لا.

ولاسباب منهجية (**ومنطقية ايضا**) كان من المفترض ان تقوم الورقة بتحليل المجالات الدراسية التي انتظم فيها الطلاب الواردة اعدادهم في الجدول (٨) -في الجامعات . على ان قصور البيانات لجهة المجالات الدراسية على مستوى الدول الست كوحدة تحليل متكاملة قد فرضت على الدراسة ان تتناول المجالات الدراسية من منظور المخرجات عوضا عن المدخلات (أو الطلاب فى الجامعات)

.. وحيث ان المقصود بتحليل المجالات الدراسية في هذه المرحلة هو فقط استكشاف الواقع من منظور تاريخي فان الورقة تقترح ان تحليل المجالات الدراسية من منظور المخرجات لايختلف كثيرا عن تحليلها من منظور المدخلات كما تقترح ايضا ان منظور المخرجات (رغم انه فرض على الدراسة بغياب البيانات) قد يكون اقرب الى الاهداف النهائية للدراسة من حيث المنهجية للعلاقة الوثيقة بين الخريجين ومجالات دراستهم والتخصصات المهنية التي قد يعملون بها.

لتحليل مخرجات الجامعات بدول المجلس تنظر الورقة في جانبين ، جانب كلي وجانب جزئي . اما الجانب الكلي فيركز على تقسيم الخريجين الى مجموعتين . المجموعة الاولى تتدرج تحتها المجالات الدراسية التطبيقية وتشمل العلوم الطبيعية والهندسة والطب والعلوم الطبية المساعدة والزراعة . اما المجموعة الثانية فتدرج تحتها المجالات الدراسية النظرية التي تشمل : الدراسات الاسلامية والشريعة والقانون (الحقوق) ، العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب ، الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة والتربية . اما الجانب الثاني من التحليل فينصب على كل مجال دراسي على حدة. الجدول رقم (١٠) يوضح تطورات خريجي الكليات النظرية والتطبيقية بجامعات دول مجلس التعاون خلال فترات متباينة في الدول الست . ان ابرز الملاحظات حول بيانات الجدول يمكن ايجازها فيما يلي :-

١- ان اغلبية الخريجين قد اختاروا الكليات النظرية ليتخرجوا فيها وحسب آخر السنوات التي توفرت فيها بيانات لهذا الغرض كان(٨٢٪) من اجمالي الخريجين قد حصلوا على مؤهلهم من كليات نظرية مقابل (١٨٪) تخصصوا في واحد من المجالات الدراسية التي توفرها الكليات التطبيقية . ويلاحظ ان اعلى نسب الطلاب في الكليات النظرية على المستوى الفردي للدول قد سجلتها دولة قطر حيث أن (٩٢٪) من اجمالي الطلاب بجامعتها تخرجوا في الكليات النظرية في حين ان هذه النسبة كانت في حدها الادنى في دولة البحرين (٦٧,٢٪) من الطلاب .

٢- بمقارنة معدلات النمو السنوية المتوسطة في المجالين النظري والتطبيقي في الدول الست يلاحظ ان النمو في اعداد الخريجين في المجالات النظرية كان اكبر منه في المجالات التطبيقية في كل من السعودية والكويت وقطر والعكس ايضا صحيح في الدول الثلاث الاخرى اي في الامارات وسلطنة عمان والبحرين . الجداول (١١) و(١٢) و(١٣) تنظر في الجوانب التفصيلية لتطورات اعداد الخريجين المواطنين في جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية . الجدول (١١) يوضح التطورات على المستوى الاجمالي بينما يختص الجدول (١٢) بالبيانات الخاصة بالذكور والجدول (١٣) يركز على البيانات الخاصة بالاناث .اما الجداول (١١-أ) و(١٢-أ) و(١٣-أ) فتعطي نفس البيانات الواردة في الجداول (١١-١٣) ولكن بشكل نسبي عوضا عن الارقام المطلقة..

جدول رقم (١٠)

تطورات خريجي الكليات النظرية والتطبيقية بجامعات دول مجلس التعاون

الدولة	سنوات الأساس (١٩٨١ - ١٩٨٥)				أخر بيانات متوفرة (١٩٨٨ - ١٩٩١)						التغير بين الفترتين					
	الكليات النظرية		الكليات التطبيقية		الكليات النظرية		الكليات التطبيقية		الاجمالي		الكليات النظرية		الكليات التطبيقية		الاجمالي	
	عدد	نسبة (٪)	عدد	نسبة (٪)	عدد	نسبة (٪)	عدد	نسبة (٪)	عدد	نسبة (٪)	معدل النمو السنوي	النسبة للاجمالي	معدل النمو السنوي	النسبة للاجمالي	عدد	نسبة (٪)
السعودية	٦١٨٦	٨٠,٠٪	١٥٤٥	٢٠,٠٪	١١٤٠٦	٨١,٦٪	٢٥٦٤	١٨,٤٪	١٣٩٧٠	١٠٠,٠٪	١٣,٠٪	١,٦٪	١٠,٧٪	١,٦٪-		
١٩٩٠-١٩٨٥																
الكويت	٩٧٣	٨٢,٢٪	٢١١	١٧,٨٪	١٧٨١	٨٧,٢٪	٢٦١	١٢,٨٪	٢٠٤٢	١٠٠,٠٪	١٠,٦٪	٥,٠٪	٣,٩٪	٥,٠٪-		
١٩٨٨-١٩٨٢																
الإمارات	٢٦١	٨٧,٣٪	٣٨	١٢,٧٪	٧٢٨	٨٢,١٪	١٥٩	١٧,٩٪	٨٨٧	١٠٠,٠٪	١٠,٨٪	٥,٣٪-	١٥,٣٪	٥,٣٪		
١٩٩١-١٩٨١																
عمان	٢٢٤	٧٩,٢٪	٥٩	٢٠,٨٪	٤١٨	٧٠,٦٪	١٧٤	٢٩,٤٪	٥٩٢	١٠٠,٠٪	٨٦,٦٪	٩,٠٪-	١٩٥,٠	٩,٠٪		
١٩٩١-١٩٩٠																
البحرين	١٨٥	٧٨,١٪	٥٢	٢١,٩٪	٢٠٣	٦٧,٢٪	٩٩	٣٢,٨٪	٣٠٢	١٠٠,٠٪	٢,٣٪	١٠,٨٪-	١٧,٥٪	١٠,٨٪		
١٩٩١-١٩٧٨																
قطر	٣٢٠	٨٩,١٪	٣٩	١٠,٩٪	٥٧٨	٩١,٩٪	٥١	٨,١٪	٩٢٩	١٠٠,٠٪	٢٧,٧٪	٢,٨٪-	٣,٤٪	٢,٨٪-		
١٩٨٩-١٩٨١																
الاجمالي	٨١٤٩	٨٠,٧٪	١٩٤٤	١٩,٣٪	١٥١١٤	٨٢,٠٪	٣٣٠٨	١٨,٠٪	١٨٤٢٢	١٠٠,٠٪						

جدول رقم (١١)

تطورات أعداد الخريجين المواطنين في جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الدولة	سنوات المقارنة	الدراسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
المملكة العربية	١٩٨٥	٩٣٣	٢٦٤١	١٠٢٩	١٥٨٣	٤٩٣	٥٢٣	٢٨٤	٢٤٥	٧٧٣١
السعودية	١٩٩٠	١٨١٥	٣٦٤٥	١١٤٥	٤٨٠١	٨٨٤	٧٦٢	٤٧٤	٤٤٤	١٣٩٧٠
الكويت	١٩٨٢	٦٦	٥٦٢	٣٤٥	٠	١٢٧	٥٤	٣٠	٠	١١٨٤
	١٩٨٨	٢٤٦	٦٥٢	٤٦٣	٤٢٠	١١٤	٦٧	٨٠	٠	٢٠٤٢
الأمارات	١٩٨١	٢٩	٤٥	١١٧	٧٠	٣٨	٠	٠	٠	٢٩٩
العربية المتحدة	١٩٩١	٣٨	٨٢	٢٧٨	٣٣٠	١٠٩	٣٢	٠	١٨	٨٨٧
سلطنة	١٩٩٠	٠	٠	٠	٢٢٤	٠	٠	٠	٥٩	٢٨٣
عمان	١٩٩١	٠	١٩٧	٠	٢٢١	٤٠	٥٩	٣	٧٢	٥٩٢
البحرين	١٩٨٧	٠	٦٣	١٣	١٠٩	١٩	٣٣	٠	٠	٢٣٧
	١٩٩١	٠	٦٢	٣٩	١٠٢	٦٢	٣٧	٠	٠	٣٠٢
قطر	١٩٨١	٢٢	١١٠	٠	١٨٨	٣٩	٠	٠	٠	٣٥٩
	١٩٨٩	٩٩	٩٩	١٠	٣٧٠	٣٢	١٩	٠	٠	٦٢٩

جدول رقم (١١أ)

التوزيع النسبى للخريجين المواطنين فى جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الاجمالى

الدولة	سنوات المقارنة	الدرسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
المملكة العربية	١٩٨٥	١٢,١٪	٣٤,٢٪	١٣,٣٪	٢٠,٥٪	٦,٤٪	٦,٨٪	٣,٧٪	٣,٢٪	١٠٠,٠٪
السعودية	١٩٩٠	١٣,٠٪	٢٦,١٪	٨,٢٪	٣٤,٤٪	٦,٣٪	٥,٥٪	٣,٤٪	٣,٢٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٩٪	-٨,١٪	-٥,١٪	١٣,٩٪	٠,٠٪	-١,٣٪	-٠,٣٪	٠,٠٪	٠,٠٪
الكويت	١٩٨٢	٥,٦٪	٤٧,٥٪	٢٩,١٪	٠,٠٪	١٠,٧٪	٤,٦٪	٢,٥٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٨	١٢,٠٪	٣١,٩٪	٢٢,٧٪	٢٠,٦٪	٥,٦٪	٣,٣٪	٣,٩٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٦,٥٪	-١٥,٥٪	-٦,٥٪	٢٠,٦٪	-٥,١٪	-١,٣٪	١,٤٪	٠,٠٪	٠,٠٪
الأمارات	١٩٨١	٩,٧٪	١٥,١٪	٣٩,١٪	٢٣,٤٪	١٢,٧٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
العربية المتحدة	١٩٩١	٤,٣٪	٩,٢٪	٣١,٣٪	٣٧,٢٪	١٢,٣٪	٣,٦٪	٠,٠٪	٢,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	-٥,٤٪	-٥,٨٪	-٧,٨٪	١٣,٨٪	-٠,٤٪	٣,٦٪	٠,٠٪	٢,٠٪	٠,٠٪
سلطنة	١٩٩٠	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٧٩,٢٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٢٠,٨٪	١٠٠,٠٪
عمان	١٩٩١	٠,٠٪	٣٣,٣٪	٠,٠٪	٣٧,٣٪	٦,٨٪	١٠,٠٪	٠,٥٪	١٢,٢٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	٣٣,٣٪	٠,٠٪	-٤١,٨٪	٦,٨٪	١٠,٠٪	٠,٥٪	-٨,٧٪	٠,٠٪
البحرين	١٩٨٧	٠,٠٪	٢٦,٦٪	٥,٥٪	٤٦,٠٪	٨,٠٪	١٣,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٩١	٠,٠٪	٢٠,٥٪	١٢,٩٪	٣٣,٨٪	٢٠,٥٪	١٢,٣٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	-٦,١٪	٧,٤٪	-١٢,٢٪	١٢,٥٪	-١,٧٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪
قطر	١٩٨١	٦,١٪	٣٠,٦٪	٠,٠٪	٥٢,٤٪	١٠,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٩	١٥,٧٪	١٥,٧٪	١,٦٪	٥٨,٨٪	٥,١٪	٣,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٩,٦٪	-١٤,٩٪	١,٦٪	٦,٥٪	-٥,٨٪	٣,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪

جدول رقم (١٢)

تطورات أعـداد الخريجين المواطنين فى جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الذكـــور

الدولة	سنوات المقارنة	الدرسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
المملكة العربية	١٩٨٥	٧٧٤	١٢١٣	٨٧٦	٦٦٨	١٩٢	٥٢٣	١٦٥	٢٠٩	٤٦٢٠
السعودية	١٩٩٠	١٤٨٣	١٨٥٠	١٠٠٧	١٥٥٢	٣٣٦	٧٤٠	٣٠٥	٣١٨	٧٥٩١
الكويت	١٩٨٢	٤٢	١٢٨	٢٠٠	٠	٢١	٢٦	٤	٠	٤٢١
	١٩٨٨	١٤٨	٢٦٧	٢٤٥	١٢٦	٤٠	٥١	٢٩	٠	٩٠٦
الأمارات	١٩٨١	٢٧	٤٥	٩٣	٤٢	١٣	٠	٠	٠	٢٢٠
العربية المتحدة	١٩٩١	٣١	٨٢	١٤١	٢٥	١٨	١٩	٠	١٦	٣٣٢
سلطنة	١٩٩٠	٠	٠	٠	١٠٦	٠	٠	٠	٥٤	١٦٠
عمان	١٩٩١	٠	٤٨	٠	٩٥	٢٣	٥٢	٠	٦٤	٢٨٢
البحرين	١٩٨٧	٠	٧	٩	٣٧	١	٢٦	٠	٠	٨٠
	١٩٩١	٠	٢٢	١٤	٣١	١٦	٢٥	٠	٠	١٠٨
قطر	١٩٨١	٥	٤٨	٠	١٩	٩	٠	٠	٠	٨١
	١٩٨٩	٢٣	٣١	١٠	٣٨	٢	١٩	٠	٠	١٢٣

جدول رقم (١٢أ)

التوزيع النسبي للخريجين المواطنين في جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الذكور

الدولة	سنوات المقارنة	الدرسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
المملكة العربية	١٩٨٥	١٦,٨٪	٢٦,٣٪	١٩,٠٪	١٤,٥٪	٤,٢٪	١١,٣٪	٣,٦٪	٤,٥٪	١٠٠,٠٪
السعودية	١٩٩٠	١٩,٥٪	٢٤,٤٪	١٣,٣٪	٢٠,٤٪	٤,٤٪	٩,٧٪	٤,٠٪	٤,٢٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٢,٨٪	-١,٩٪	-٥,٧٪	٦,٠٪	٠,٣٪	-١,٦٪	٠,٤٪	-٠,٣٪	٠,٠٪
الكويت	١٩٨٢	١٠,٠٪	٣٠,٤٪	٤٧,٥٪	٠,٠٪	٥,٠٪	٦,٢٪	١,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٨	١٦,٣٪	٢٩,٥٪	٢٧,٠٪	١٣,٩٪	٤,٤٪	٥,٦٪	٣,٢٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٦,٤٪	-٠,٩٪	-٢٠,٥٪	١٣,٩٪	-٠,٦٪	-٠,٥٪	٢,٣٪	٠,٠٪	٠,٠٪
الأمارات	١٩٨١	١٢,٣٪	٢٠,٥٪	٤٢,٣٪	١٩,١٪	٥,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
العربية المتحدة	١٩٩١	٩,٣٪	٢٤,٧٪	٤٢,٥٪	٧,٥٪	٥,٤٪	٥,٧٪	٠,٠٪	٤,٨٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	-٢,٩٪	٤,٢٪	٠,٢٪	-١١,٦٪	-٠,٥٪	٥,٧٪	٠,٠٪	٤,٨٪	٠,٠٪
سلطنة	١٩٩٠	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٦٦,٣٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٣٣,٨٪	١٠٠,٠٪
عمان	١٩٩١	٠,٠٪	١٧,٠٪	٠,٠٪	٣٣,٧٪	٨,٢٪	١٨,٤٪	٠,٠٪	٢٢,٧٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	١٧,٠٪	٠,٠٪	-٣٢,٦٪	٨,٢٪	١٨,٤٪	٠,٠٪	-١١,١٪	٠,٠٪
البحرين	١٩٨٧	٠,٠٪	٨,٨٪	١١,٣٪	٤٦,٣٪	١,٣٪	٣٢,٥٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٩١	٠,٠٪	٢٠,٤٪	١٣,٠٪	٢٨,٧٪	١٤,٨٪	٢٣,١٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	١١,٦٪	١,٧٪	-١٧,٥٪	١٣,٦٪	-٩,٤٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪
قطر	١٩٨١	٦,٢٪	٥٩,٣٪	٠,٠٪	٢٣,٥٪	١١,١٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٩	١٨,٧٪	٢٥,٢٪	٨,١٪	٣٠,٩٪	١,٦٪	١٥,٤٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	١٢,٥٪	-٣٤,١٪	٨,١٪	٧,٤٪	-٩,٥٪	١٥,٤٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪

بالنظر الى البيانات التي تتضمنها الجداول المشار اليها اعلاه يتضح على مستوى كل دولة على حدة مايلي:-

(أ) المملكة العربية السعودية :-

خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م) كانت تطورات الخريجين في جامعاتها لجهة المجالات الدراسية ونوع الخريجين (ذكور واناث) على الوجه التالي:-

١- في عام ١٩٨٥م تخصص ما نسبته (٣٤,٢٪) من اجمالي الخريجين في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب في حين درس (٣,٢ ٪) منهم الزراعة والعلوم الزراعية.

٢- في عام (١٩٩٠م) حدث تغيير في هيكل المجالات الدراسية . وكان هذا التغيير بصفة اساسية لمصلحة مجال التربية (حيث زادت حصته من اجمالي الخريجين بـ ١٣,٩ ٪ وكان التغيير بصفة عامة على حساب الاهمية النسبية لمجالات العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب التي انخفضت اهميتها بنسبة (٨,١ ٪) والاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة التي انخفضت اهميتها بنسبة (٥,١ ٪).

٣- بالتركيز على البيانات الخاصة بالذكور من الخريجين توضح بيانات الجدولين (١٢) للارقام المطلقة و(١٢-أ) للتوزيع النسبي ان مجال العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب كان مجال تركز للذكور في عام (١٩٨٥) (٢٦,٢٪) و في عام (١٩٩٠) انخفضت هذه النسبة الى (٢٤,٤٪) . خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) انخفضت الاهميات النسبية لمجالات : العلوم الانسانية والاقتصادية والادارة والهندسة والزراعة وكان ذلك لمصلحة مجالات : الدراسات الاسلامية والتربية (التي ارتفعت اهميتها بنسبة (٦٪)) وبقية المجالات الدراسية .

٤- فيما يختص بالمجالات الدراسية للاناث يتضح من الجدولين (١٣) و(١٣-أ) ان الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م) شهدت تحولا كبيرا لمصلحة مجال التربية الذي اصبح يستحوذ على اكثر من نصف عدد الخريجات (٥١٪) . وكان هذا التحول بصفة اساسية على حساب مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب الذي فقد حوالي (١٨٪) من اهميته خلال تلك الفترة . ومن الدلالات الهامة في التحول للتخصص في التربية ارتباط هذا المجال الدراسي بامكانية التوظيف لاحقا . فمجال التربية والتعليم واحد من مجالات قليلة متاحة لعمل المرأة..

(ب) الكويت :

خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م) كانت اهم التطورات المرتبطة بتوزيع الخريجين حسب المجالات الدراسية بها على النحو التالي:-

جدول رقم (١٣)

تطورات أعداد الخريجين المواطنين في جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الدولة	سنوات المقارنة	الدرسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
				الاناث						
المملكة العربية	١٩٨٥	١٥٩	١٤٢٨	١٥٣	٩١٥	٣٠١	٠	١١٩	٣٦	٣١١١
السعودية	١٩٩٠	٣٣٢	١٧٩٥	١٣٨	٣٢٤٩	٥٤٨	٢٢	١٦٩	١٢٦	٦٣٧٩
الكويت	١٩٨٢	٢٤	٤٣٤	١٤٥	٠	١٠٦	٢٨	٢٦	٠	٧٦٣
	١٩٨٨	٩٨	٣٨٥	٢١٨	٢٩٤	٧٤	١٦	٥١	٠	١١٣٦
الأمارات	١٩٨١	٢	٠	٢٤	٢٨	٢٥	٠	٠	٠	٧٩
العربية المتحدة	١٩٩١	٧	٠	١٣٧	٣٠٥	٩١	١٣	٠	٢	٥٥٥
سلطنة	١٩٩٠	٠	٠	٠	١١٨	٠	٠	٠	٥	١٢٣
عمان	١٩٩١	٠	١٤٩	٠	١٢٦	١٧	٧	٣	٨	٣١٠
البحرين	١٩٨٧	٠	٥٦	٤	٧٢	١٨	٧	٠	٠	١٥٧
	١٩٩١	٠	٤٠	٢٥	٧١	٤٦	١٢	٠	٠	١٩٤
قطر	١٩٨١	١٧	٦٢	٠	١٦٩	٣٠	٠	٠	٠	٢٧٨
	١٩٨٩	٧٦	٦٨	٠	٣٣٢	٣٠	٠	٠	٠	٥٠٦

جدول رقم (١٣أ)

التوزيع النسبى للخريجين المواطنين فى جامعات دول مجلس التعاون حسب المجالات الدراسية

الاناث

الدولة	سنوات المقارنة	الدرسات الاسلامية والشريعة والحقوق	العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب	الاقتصاد والادارة والتجارة والمحاسبة	التربية	العلوم الطبيعية (العلوم)	الهندسة	الطب والعلوم الطبية المساعدة	الزراعة والعلوم الزراعية	الاجمالى
المملكة العربية	١٩٨٥	٥,١٪	٤٥,٩٪	٤,٩٪	٢٩,٤٪	٩,٧٪	٠,٠٪	٣,٨٪	١,٢٪	١٠٠,٠٪
السعودية	١٩٩٠	٥,٢٪	٢٨,١٪	٢,٢٪	٥٠,٩٪	٨,٦٪	٠,٣٪	٢,٦٪	٢,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,١٪	-١٧,٨٪	-٢,٨٪	٢١,٥٪	-١,١٪	٠,٣٪	-١,٢٪	٠,٨٪	٠,٠٪
الكويت	١٩٨٢	٣,١٪	٥٦,٩٪	١٩,٠٪	٠,٠٪	١٣,٩٪	٣,٧٪	٣,٤٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٨	٨,٦٪	٣٣,٩٪	١٩,٢٪	٢٥,٩٪	٦,٥٪	١,٤٪	٤,٥٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٥,٥٪	-٢٣,٠٪	٠,٢٪	٢٥,٩٪	-٧,٤٪	-٢,٣٪	١,١٪	٠,٠٪	٠,٠٪
الأمارات	١٩٨١	٢,٥٪	٠,٠٪	٣٠,٤٪	٣٥,٤٪	٣١,٦٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
العربية المتحدة	١٩٩١	١,٣٪	٠,٠٪	٢٤,٧٪	٥٥,٠٪	١٦,٤٪	٢,٣٪	٠,٠٪	٠,٤٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	-١,٣٪	٠,٠٪	-٥,٧٪	١٩,٥٪	-١٥,٢٪	٢,٣٪	٠,٠٪	٠,٤٪	٠,٠٪
سلطنة	١٩٩٠	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٩٥,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٤,١٪	١٠٠,٠٪
عمان	١٩٩١	٠,٠٪	٤٨,١٪	٠,٠٪	٤٠,٦٪	٥,٥٪	٢,٣٪	١,٠٪	٢,٦٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	٤٨,١٪	٠,٠٪	-٥٥,٣٪	٥,٥٪	٢,٣٪	١,٠٪	-١,٥٪	٠,٠٪
البحرين	١٩٨٧	٠,٠٪	٣٥,٧٪	٢,٥٪	٤٥,٩٪	١١,٥٪	٤,٥٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٩١	٠,٠٪	٢٠,٦٪	١٢,٩٪	٣٦,٦٪	٢٣,٧٪	٦,٢٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٠,٠٪	-١٥,١٪	١٠,٣٪	-٩,٣٪	١٢,٢٪	١,٧٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪
قطر	١٩٨١	٦,١٪	٢٢,٣٪	٠,٠٪	٦٠,٨٪	١٠,٨٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	١٩٨٩	١٥,٠٪	١٣,٤٪	٠,٠٪	٦٥,٦٪	٥,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	١٠٠,٠٪
	التغيير	٨,٩٪	-٨,٩٪	٠,٠٪	٤,٨٪	-٤,٩٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪

١- في عام (١٩٨٢م) كان حوالي نصف الخريجين (٤٧,٥٪) قد تخصصوا في العلوم الانسانية والاجتماعية والاداب و(٢٩,١٪) في الاقتصاد والادارة . ويلاحظ ايضا عدم وجود خريجين في مجالات التربية والزراعة.

٢- في عام (١٩٨٨) حدثت العديد من التغيرات في الاهميات النسبية للمجالات الدراسية التي تخصص فيها الطلاب . أبرز هذه التغيرات من الناحية الموجبة كانت لمصلحة مجال التربية الذي استحوذ على (٢٠,٦٪) من اجمالي عدد الخريجين في عام (١٩٨٨م) ومجال الدراسات الاسلامية . اما ابرز التغيرات السالبة فقد طالت مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية التي انخفضت اهميتها بـ(١٥,٥٪) ومجالات الاقتصاد والادارة والعلوم الطبيعية.

٣- فيما يتعلق بالمجالات الدراسية للذكور من الخريجين يلاحظ ان نسبة من تخصصوا منهم في مجالي العلوم الانسانية (٣٠,٤٪) والاقتصاد والادارة (٤٧,٥٪) مثلت اكثر من ثلاثة ارباع اجمالي الخريجين من الذكور في عام (١٩٨٢م) . على انه يلاحظ ايضا انه خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٨م) فقد هذان المجالان (٢١,٤٪) من اهميتهما النسبية لمصلحة مجالي التربية (١٣,٩٪) والدراسات الاسلامية(٦,٤٪).

٤- فيما يختص بالخريجات الاناث يلاحظ تكرار نفس النمط من التطور الذي حدث بالنسبة للذكور، اي تركز في مجالي العلوم الانسانية والاقتصاد والادارة في سنة الاساس اعقبه انخفاض في اهميتها النسبية لمصلحة مجالي التربية والدراسات الاسلامية في عام (١٩٨٨م).

ج- الامارات العربية المتحدة :

الجداول (١١-١٣) توضح التطورات في المجالات التي تخصص فيها خريجوا جامعة الامارات خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩١م) .. ان ابرز هذه التطورات يمكن ايجازها فيما يلي:-

١- بالنسبة لاجمالي الخريجين فقد تخصصت الغالبية منهم في مجالي الاقتصاد والادارة (٣٩,١٪) والتربية (٢٣,٤٪) في عام (١٩٨١م) . في عام (١٩٩١م) فقدت المجالات النظرية (باستثناء التربية) بعض اهميتها النسبية لمصلحة التربية التي زادت اهميتها بـ (١٣,٨٪) والهندسة والزراعة والعلوم الزراعية .

٢- بالنسبة للذكور من الخريجين توضح البيانات ان مجالات التربية والدراسات الاسلامية والعلوم الطبيعية قد فقدت (١١,٦٪ ، ٣٪ ، ٠,٥٪) من اهمياتها النسبية لمصلحة مجالات الهندسة (٥,٧٪) والزراعة(٤,٨٪) والعلوم الانسانية (٤,٢٪) .

٣- فيما يتعلق ببيانات الخريجات الاناث يتضح ان نمط التغيير في المجالات الدراسية خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩١م) كان مغايرا لنمط التغيير الخاص بالذكور . فبالنسبة للخريجات كان التغيير موجبا

في مجالات التربية (١٩,٥٪) والهندسة (٢,٣٪) وسالبا في مجالات : العلوم (١٥,٢٪) والاقتصاد (٥,٧٪).

د- سلطنة عمان :

قبل التعرض للبيانات الخاصة بخريجي جامعة السلطان قابوس التي انشأت في عام (١٩٨٧م) لابد من التنبيه على ان البيانات المتاحة تمثل عامين فقط (١٩٩٠ و ١٩٩١م) .. وحيث ان الاعداد المبينة قد تكون لاول دفعتين يتم تخريجهما وحيث ان المدد الدراسية تختلف باختلاف التخصصات فان اجراء مقارنة بين عام (١٩٩٠م) حيث كان هناك خريجون في تخصصين فقط: (التربية والزراعة) وعام (١٩٩١م) قد لايعني الكثير لجهة افضليات ورغبات الطلاب في التخصصات المتاحة مما يعني خلو اي تحليل ينبني على مقارنة بيانات هاتين السنتين من اي دلالات تهم هذه الورقة وتساعد في تحقيق اهدافها وعلية فالورقة تستعرض فقط بيانات العام ١٩٩١ ومنها يتضح مايلي:-

(١) ان الخريجين تركزوا في مجالين هما: التربية (٣٧,٤٪من الاجمالي) والعلوم الانسانية (٣٣,٢٪ من الاجمالي) .

(٢) ان التوزيع النسبي للخريجين من الذكور يشير الى تركزهم في مجالات التربية اولا (٣٣,٧٪) والزراعة ثانيا (٢٢,٧) والهندسة ثالثا (١٨,٤٪) اما الاناث فقد تركزن في العلوم الانسانية أولا (٤٨,١٪) ، والتربية ثانيا (٤٠,٦٥) ، والعلوم ثالثا (٥,٥٪)

(هـ) البحرين :-

خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ شهدت مجالات تخصص الخريجين تغيرات عدة اهمها نوجزه فيما يلي:-

١-في عام (١٩٨٧م) كانت التربية (كمجال تخصص) تستقطب (٤٦٪) من اجمالي الخريجين تليها في الاهمية العلوم الانسانية والاجتماعية (٢٦,٦٪) من الاجمالي . وفي عام (١٩٩١م) كانت التربية ماتزال التخصص الرئيسي للخريجين (٣٣,٧٪) رغم انها فقدت (١٢,٢٪) من اهميتها النسبية . وقد ازدادت الاهمية النسبية لمجال العلوم حيث بلغت نسبة المتخصصين فيه الى اجمالي الخريجين (٢٠,٥٪) بزيادة تبلغ (١٢,٥٪) عن سنة الاساس وبذا صارت المجال الثاني لتخصصات الخريجين متساوية مع مجال العلوم الانسانية الذى فقد (٦,١٪) من اهميته النسبية.

٢- لجهة التوزيع النسبي للخريجين حسب الجنس توضح البيانات ان الاغلبية من الذكور قد تخصصت في مجالي التربية (٤٦,٢٪ و ٢٨,٧٪) و الهندسة (٣٢,٥ ٪ و ٢٣,١ ٪) لعامي (١٩٨٧ و١٩٩١م) على التوالي. ويلاحظ ان هذين المجالين (التربية والهندسة) فقدا بعض اهميتهما النسبية (١٧,٥٪ ، ٩,٤٪) على التوالي لمصلحة مجالي العلوم والعلوم الانسانية اللذين زادت اهميتهما بنسب تبلغ

(١٣,٦٪) و ١١,٦٪) على التوالي . اما التوزيع النسبي للخريجات من الاناث فقد شهد فقدان مجالات العلوم الانسانية والتربية (١٥,١٪) و (٩,٣ ٪) من اهميتهما النسبية في عام (١٩٨٧م) لمصلحة مجالات العلوم والاقتصاد والادارة اللذين زادت اهميتهما بنسب بلغت (١٢,٢٪ ، و ١٠,٣ ٪).

(و)- قطر :-

خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٩م) طرأ على التوزيع النسبي للخريجين حسب تخصصاتهم العديد من التغيرات والتي نوجز ابرزها فيما يلي:-

١- خلال الفترة قيد البحث تم استحداث مجالات جديدة كالاقتصاد والادارة والهندسة . علما بان مجالي الطب والعلوم الطبية والزراعة اما انهما لم يستحدثا حتى عام (١٩٨٩م) او تم استحداثهما بعد عام (١٩٨١م) ولم يتخرج فيهما احد بعد. استحوذت التربية على اكثر من نصف الخريجين في عام (١٩٨١م) ٥٢,٤٪) تلتها العلوم الانسانية (٣٠,٦٪) . في عام (١٩٨٩م) كانت الاهمية النسبية لمجال التربية قد زادت اذ ان نسبتها لاجمالي الخريجين ذلك العام بلغت (٥٨,٨٪) بينما فقد مجال العلوم الانسانية (١٤,٩٪) من اهميته السابقة مفسحا المجال للدراسات الاسلامية لتشاركه المرتبة الثانية بواقع (١٥,٧٪) لكل منهما.

٢-فيما يتعلق بتوزيع الخريجين من الذكور حسب مجالات تخصصهم توضح البيانات انه قد حدث تحول كبير خلال الفترة قيد الدراسة . ان مجال العلوم الانسانية الذي استحوذ على (٥٩,٣٪) من اجمالي الخريجين فى عام (١٩٨١م) صار تاليا للتربية في عام (١٩٨٩م) . ويلاحظ ان تخصص العلوم الانسانية قد فقد (٣٤٪) من اهميته النسبية بين هذين العامين وكان ذلك لمصلحة مجالات الهندسة والدراسات الاسلامية بوجه خاص حيث ارتفعت اهميتها بنسبة (١٥,٤٪) و(١٢,٥ ٪) بين العامين (١٩٨١ و١٩٨٩م) على التوالي.

٣- بالنظر الى التوزيع النسبي للمجالات التي تخصصت فيها الخريجات الاناث تشير البيانات ان حوالي الثلثين منهن (٦٠,٨٪) تخرجن في مجال التربية ومن ثم في مجالات العلوم الانسانية (٢٢,٣٪) . في عام (١٩٨٩م) تاكدت اولوية التربية كمجال دراسي لدى الخريجات اذ ارتفعت اهميتها النسبية بواقع (٤,٨٪) لتبلغ (٦٥,٦٪) من الاجمالي. ويلاحظ ايضا ارتفاع الاهمية النسبية لمجال الدراسات الاسلامية التي استقطبت (١٥٪) من الخريجات في عام (١٩٨٩م) وكان ذلك على حساب مجالات العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية حيث انخفضت اهميتها بواقع (٨,٩٪) و(٤,٩ ٪) على التوالي.

كملخص عام للمجالات الدراسية الرئيسية التي تخرج فيها طلاب الجامعات بدول المجلس حسب آخر بيانات توفرت عن كل دولة يمكن الخروج بالتالي:-

١-المملكة العربية السعودية :-التربية (الاجمالي) ، العلوم الانسانية (الذكور) ، التربية (الاناث).

٢- الكويت : العلوم الانسانية (الاجمالي والاناث والذكور)

٣- الامارات: التربية (الاجمالي والاناث) ، الاقتصاد والادارة (الذكور)

٤- عمان: التربية (الاجمالي والذكور) ، العلوم الانسانية (الاناث).

٥- البحرين: التربية (الاجمالي والذكور والاناث).

٦-قطر : التربية (الاجمالي والذكور والاناث).

٦ - الخريجون واسواق العمل: سؤال البطالة والمواءمة :

٦-١-مقدمـــة :

ان العلاقة بين الخريجين واسواق العمل في الظروف العادية ماهي الا علاقة اخرى بين مكون من العرض (العرض الكلي للقوى العاملة) واحتياجات اسواق العمل منها (أي الطلب عليها) في هذا الاتجاة فأن وجود فائض من هؤلاء الخريجين عن الطلب عليهم وهو مايشار اليه (بالبطالة في اوساط الخريجين) يمكن بيسر نسبي الوقوف على حجمة من خلال معرفة حجم العرض منهم والطلب عليهم ...هذا في الظروف العادية اما في الدول قيد الدراسة فهناك من الخصوصية المرتبطة باسواق العمل بها مايحيل ظاهرة البطالة الكمية الى ظاهرة تتضمن شيئا من الجوانب النوعية بمعنى آخر فهناك من يقترح ان توفر اعداد الخريجين لايعني وبالضرورة توظيفهم رغم توفر الطلب عليهم..... لماذا ؟ لان هؤلاء يقترحون انة رغم ان الطلب محلي المنشأ الا ان عرض القوى العاملة في دول المجلس يتخطى حدود هذه الدول ليدخل في نطاق العالمية ومن هنا تتأتى فكرة الجوانب النوعية للعرض فالخريج من جامعات الدول يجد نفسه في منافسة حادة مع خريجين من مختلف دول العالم وأغلبهم من اصحاب الخبرة والاكثرية منهم يتوقعون ويقبلون رواتبا تقل كثيرا عن مايقبله الخريج المواطن قياسا بتكاليف المعيشة في وطنه .

في ظل ما أوردناه نجد انه من الضروري ان نوضح بعض حقائق سوق العمل للخريجين .ان ابرز هذة الحقائق تتمثل فيما يلي:

(١) ان معظم خريجي الجامعات في دول مجلس التعاون يلتحقون بوظائف الدولة على ان القطاع الحكومي في هذه الدول قد تشبع وظيفيا مما جعل القطاع الخاص هو الموظف المستقبلي لهؤلاء الخريجين.

(٢) ان القطاع الخاص في هذة الدول يعمل في اطار من الحرية الاقتصادية. وفي اعقاب ارتفاع اسعار النفط لجأ هذا القطاع لاستقدام عمالة اجنبية متزايدة لانجاز المهام الضخمة التي تولاها هذا القطاع خلال تلك الفترة وبعدها .

(٣) عندما بدأ أقتصاد تلك الدول يتجة للاستقرار كان لابد في ظل نمو قوى عاملة وطنية مؤهلة ان يكون هناك تصحيح لاختلالات سوق العمل حتى لاتتحول العمالة الوافدة "المؤقتة" الى عمالة "مستديمة" وحتى لاتحجب عن العمالة الوطنية فرصتها في تولي واجبها الطبيعي ولعب الدور المرسوم لها في المشاركة في تنمية اقتصادها الوطني.

(٤) استشعارا من دول المنطقة لاهمية احلال العمالة الوطنية المؤهلة محل العمالة الوافدة فقد قامت برسم السياسات ووضع الخطط التنفيذية لهذا الغرض . و حيث أن القطاع الخاص هو المخدم الاكبر فيها ولانه المخدم شبه الوحيد مستقبلا فقد كان تجاوبه مع هذه الخطط ليس مطلوبا فقط بل ضروريا اذا ان نجاح خطط الاحلال صار رهينا بتجاوب القطاع الخاص.

(٥) رغم ان القطاع الخاص في هذه الدول ابدى رغبة في انجاح خطط التوطين الا ان "ممارسات" قطاعات مؤثرة فيه تجاه توظيف العمالة الوطنية والمتعلقة بالخريجين لم تكن متسقة مع "الرغبة" في توظيفهم .وقد ادى هذا الوضع – في الادبيات المتاحة –.الىظهور وانتشار مقولة "عدم المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات القطاع الخاص بهذة الدول من العمالة ذات العالي "

(٦) ان تبني بعض الجهات المختصة بهذه الدول لهذه المقولة دون محصها والتيقن من توافرها على وجه معنوي ادى الى خلق المبرر لدى القطاع الخاص للاستمرار في استقدام وتوظيف عمالة وافدة تتميز الى جانبها خبرتها ومسائل اخرى بتدني رواتبها- وهي عالية قياسا بتكاليف البلدان المرسلة والى عزوفها عن توظيف العمالة المواطنة. ولايغيب عن البال انه في ظل اتجاه القطاع الخاص في الحصول على هامش ربح معقول فلابد من تقليل الاكلاف والاجور منها. فبتقليل الاجور يمكن الحفاظ على هامش الربح وهذا أمر قد لايتاتى على الوجة المطلوب اذا تم توظيف عمالة وطنية (كما تعتقد بعض الدوائر في القطاع الخاص بهذة الدول) .

(٧) آخذين كافة النقاط اعلاة في الاعتبار فان المراقب يجد انه امام ظاهرة لبطالة قطاع من الخريجين بدعاوى مختلفة اشهرها عدم ملاءمة تأهيلهم مع الوظائف التي يشغلونها .

للوقوف على ظاهرة "البطالة" و "عدم الملاءمة" تنظر الورقة اولا الجوانب الكمية المرتبطة بالبطالة ومن ثم تبحث في جوانب عدم الملاءمة.

٦-٢ :البطالة في اوساط الخريجين :-

لتقريرعما اذا كانت هناك بطالة في اوساط الخريجين بدول مجلس التعاون حاليا او في المستقبل المنظور تورد الورقة امثلة من دراسات متعددة تناولت العلاقة بين احتياجات دول مجلس التعاون من القوى العاملة ذات التعليم العالي والعرض منها وذلك على مستوى الدول كمجموعة أو المستوى القطرى (الفردى) لبعض الدول . و سنتناول كل نوع منها على حدة .

٦-٢- ١ العرض من القوى العاملة ذات التأهيل الجامعي والاحتياجات منها على المستوى القطرى :

على المستوى القطري تتناول الدراسة حالتين وهما:حالة دولة الكويت وحالة المملكة العربية السعودية .

(أ): الكويت :

الجدول رقم (١٤) يوضح موازنة القوى العاملة ذات التعليم العالي خلال فترة الخطةالخمسية(٨٥-١٩٩٠). وابرز مايبينه الجدول لجهة هذة الموازنة في ضوء اهتمامات الورقة يتلخص فيما يلي:-

(١) ان اجمالي الطلب في عام ١٩٩٠ يبلغ ٩٧٤٥٥ مما يعني ان الطلب الاضافي خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ يبلغ ١٧٢٩٥ فرصة وظيفية جديدة .

(٢) ان صافي التغيير التراكمي (العرض) من القوى العاملة الوطنية خلال هذه الفترة (والذي يشمل الانسحاب والاضافة) يبلغ ١١٠١٥ مواطنا .

(٣) ان الفجوة بين الاحتياج والبالغ ١٧٢٩٥ فرصة وظيفية والعرض الاضافي من العمالة الوطنية والبالغ ١١٠١٥ مواطنا سيتم تجسيرها من خلال الاعتماد على العمالة غير الوطنية ، اي انة سيتم استقدام ٦٢٨٠ من العمالة الاجنبية لموازنة العرض من القوى العاملة ذات التأهيل العالي مع احتياجات الاقتصاد الكويتي منها .

أن الارقام التي يرصدها الجدول رقم (١٤) تشير بجلاءالى ان مخرجات النظم التعليمية الجامعية بدولة الكويت ماتزال قاصرة عن تلبية كافة احتياجات الاقتصاد منها ويعني ذلك ان البطالة بالمعنى " الكنزي " (الناتجة عن النقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات) لاتتوافر في الاقتصاد الكويتي على الاقل على مستوى القوى العاملة ذات التأهيل الجامعي. وان توفرت انواع اخرى من البطالة فقد تكون نتيجة اختلالات هيكلية او ذات طبيعة احتكاكية وهذه قد تكون جذورها اجتماعية اوسلوكية اكثر منها اقتصادية .

-(ب) المملكة العربية السعودية:

الجدول رقم (١٥) يوضح الموازنة بين العرض من العمالة الوطنية ذات التعليم الجامعي والاحتياجات منها خلال فترة الخطة الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥م) .ان ابرز مدلولات هذا الجدول لجهة اغراض هذه الورقة يمكن ايجازها فيمايلي:-

١- باضافة مجموعة "المديرين الاداريين" الى مهن القسم الاول "المهنيون والفنيون" يتضح ان اجمالي احتياجات الاقتصاد لهذه الفئة من القوى العاملة خلال فترة الخطة سيبلغ (٩٣٤٠٠) من اصحاب المؤهلات الجامعية .

جدول رقم (١٤)

الكويت : موازنة القوى العاملة ذات التعليم العالي خلال فترة الخطة الخمسية : ٨٥ - ١٩٩٠) *

	العمالة في العام ١٩٨٥ حسب الجنسية			اجمالي الطلب	التراكمي في العمالة الوطنية (العرض)		موازنات العمالة في العام ١٩٩٠			النسبة المئوية للاختلال	
	مواطن	غير مواطن	اجمالي	في ١٩٩٠	انسحاب	اضافة	صافي التغيير	مواطن	غير مواطن	١٩٨٥	١٩٩٠
المتخصصون في العلوم الط	١١١٠	٣٧٣٠	٤٨٤٠	٦٧٠٥	٨٥-	١٣٨٠	١٢٩٥	٢٤٠٥	٤٣٠٠	٪٣٣٦,٠	٪١٧٨,٨
وعلوم البحار											
٢ . المهندسون	١٣١٠	١٠٩٩٠	١٢٣٠٠	١٥٦٨٠	٢٠-	٩١٠	٨٩٠	٢٢٠٠	١٣٤٨٠	٪٨٣٨,٩	٪٦١٢,٧
. المتخصصون في الاقتصـ	١٣٥٠	٧٧٨٠	٩١٣٠	١٢٦١٠	٣٠-	١٥٧٥	١٥٤٥	٢٨٩٥	٩٧١٥	٪٥٧٦,٣	٪٣٣٥,٦
والمحاسبة والاحصـاء											
٤ . المهـن التعليمية	٨٨٢٠	٢٢٥٩٠	٣١٤١٠	٣١٥٣٥	٥١٥-	٣١٣٠	٣١١٥	١١٩٣٥	١٩٦٠٠	٪٢٥٦,١	٪١٦٤,٢
المتخصصون في العلوم الا	٥٥٢٠	٧٥٠٠	١٣٠٢٠	١٨٢٦٥	٨٣٠-	٤٨٨٥	٤٠٥٥	٩٥٧٥	٨٦٩٠	٪١٣٥,٩	٪٩٠,٨
والآداب والفنـون											
٦ . المهن الفنية ومهـ	٢٨٨٠	٦٥٨٠	٩٤٦٠	١٢٦٦٠	٥٨٠-	٦٩٥	١١٥	٢٩٩٥	٩٦٦٥	٪٢٢٨,٥	٪٢٢٢,٧
الادارة العليـا											
٧ . المدبـرع	٢٠٩٩٠	٥٩١٧٠	٨٠١٦٠	٩٧٤٥٥	٢٠٦٠-	١٣٠٧٥	١١٠١٥	٣٢٠٠٥	٦٥٤٥٠	٪٢٨١,٩	٪٢٠٤,٥

* تخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ابي ظبي فبراير ١٩٨٧

جدول رقم (١٥)

ربية السعودية : موازنة العرض من القوى العاملة ذات التعليم الجامعي والاحتياجات

منها خلال فترة الخطة الخامسة ، (١٩٩٠ - ١٩٩٥) •

	القوى العاملة (بالآلاف)		الاحتياجات خلال	عرض من المؤهلات الجامعية			الفائض /
	١٩٩٠	١٩٩٥	الفترة ٩٠ -٩٥	الاجمالي	ذكور	اناث	العجز
١ - المهندسون	٧٠,١	٧٨,٦	٨,٥	٤,٧	٤,٧	٠,٠	-٣,٨
٢ - اخصائيو العلوم الطبيعية	١١,٥	١٣,١	١,٦	٨,٨	٤,١	٤,٧	٧,٢
١/٣ - المحاسبون							
/٢ - الاقتصاديون والاحصائيو							
/٣ - الرياضيون ومحللو النظ							
٣ - مجموع فرعي	١٠٢,٠	١١١,١	٩,١	١٠,٤	٦,٧	٣,٧	١,٣
٤ - الاطباء ومن اليهم	١٢٥,٠	١٣٥,١	١٠,١	٣,٣	٢,٣	١,٠	-٦,٨
٥ - الاساتذة والمدرسون والمدرب	١٩٢,٢	٢٠٨,١	١٥,٩	١٠,٦	٥,٤	٥,٢	-٥,٣
١/٦ - المهنيون الأخرون							
٢/٦ - المديرون الاداريون							
٦ - مجموع فرعي	٢٤٦,٣	٢٩٤,٥	٤٨,٢	٣٠,٨	١٥,١	١٥,٧	-١٧,٤
٧ - الاجمالي	٧٤٧,١	٨٤٠,٥	٩٣,٤	٦٨,٦	٣٨,٣	٣٠,٣	-٢٤,٨

نمية الخامسة ، (الجدولين ٣/٦ و ٥/٦ ، الصفحات ١٦٩ ، ١٧٥

٢-ان اجمالى العرض من الجامعات سيبلغ (٦٨٦٠٠) خريجا وخريجة مما يعني انه سيكون هناك عجز قدره (٢٤٨٠٠) من اصحاب المؤهلات الجامعية .

٣-بصورة تفصيلية تشير بيانات الجدول الى انه باستثناء مجموعتين مهنيتين هما: "اخصائيو العلوم الطبيعية " و"الاقتصاديون ومن اليهم" فان بقية المجموعات المهنية ستعاني عجزا .

٤-بالتركيز على المجموعتين اللتين اظهرتا فائضا يتضح ان الاناث يمثلن (٥٣٪) و(٣٦٪) من اجمالي عرض : "اخصائي العلوم الطبيعية" و"الاقتصاديون" ، على التوالي . آخذين في الاعتبار تدني مشاركة الاناث في المملكة فمن غير المتوقع ان يبلغ الفائض الحد الذي تظهره البيانات بصورة عامه ، نشير الى انه لايتوقع ايضا ان تكون هناك بطالة بالمعنى المتعارف عليه في الادبيات السائدة . صحيح انه قد تكون هناك انماط لانواع اخرى من البطالة (هيكلية او احتكاكية) على ان مرد مثل هذه الانماط ليس هو بحال من الاحوال احتياجات الاقتصاد الوطني.

٦-٢-٢ العرض من القوى العاملة ذات التأهيل الجامعي والاحتياجات منها على مستوى دول مجلس التعاون :-

الجدول رقم (١٦) يوضح الموازنة بين الاحتياجات من القوى العاملة ذات التأهيل الجامعي واحتياجات دول مجلس التعاون منها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، (ولا يشتمل الجدول على البيانات الخاصة بسلطنة عمان).

أن ابرز الملاحظات حول بيانات هذا الجدول يمكن ان توجز في التالي:-

(١) باستثناء دولة البحرين تشير بيانات الجدول الى وجود عجزفي العرض من القوى العاملة المواطنة عن مقابلة الطلب التراكمي عليها اذ ان اجمالي عرض الدول الخمس يبلغ ٣٤٧٤٣٣ في حين ان اجمالي الطلب التراكمي سيبلغ ٦٧٥١٧٣ من القوى العاملة ذات التأهيل العالي .

(٢) يلاحظ ان العجز في الامارات يعادل حوالي خمس اضعاف العرض في حين ان العجز في السعودية يكاد يماثل العرض (٠,٩٪) .

في ضوء ما أوردناة بشأن العلاقة بين العرض من القوى العاملة الوطنية ذات التأهيل العالي والطلب عليها على المستويين القطري (كما في حالة السعودية والكويت) والتجميعي (على مستوى دول المجلس بأستثناءسلطنة عمان) يتضح بجلاء ان الاحتياج للقوى للقوى العاملة الوطنية ذات التعليم العالي مايزال كبيرا مقارنة بالمعروض منها ومن هذا الجانب "الكمي" تحديدا يتضح ان البطالة في اوساط هذة الفئة من العاملين غير واردة على المستوى الكلي (سوا ء على مستوى الدول ككل او على مستوى كل دولة- بأستثناءالبحرين). بمعنى آخر ان توافرت ظاهرة البطالة في اوساط القوى العاملة الوطنية ذات التعليم العالي فأن مسبباتها- حسب ماهو متاح من بيانات- ليست اقتصادية

جدول رقـــم (١٦)

وى العاملة المؤهلة ذات التعليم العالى فى دول

عدا سلطنة عمان ـ للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥

الدولـــة	الطلـــب التراكمى	العرض التراكمى	الفـائض / العجز التراكمى
السعودية	٤٨١٠١٠	٢٥٦٣١٤	-٢٢٤٦٩٦
الكويت	٦٦٥٠٩	٥٣٤٧٠	-١٣٠٣٩
البحرين	٦٢٦٤	٨١٨٦	١٩٢٢
الامارات	١٠٩٥٧٩	١٨٨٠٠	-٩٠٧٧٩
قطر	١١٨١١	١٠٦٦٣	-١١٤٨
ول المجلس عدا سلطنة عما	٦٧٥١٧٣	٣٤٧٤٣٣	-٣٢٧٧٤٠

ءمة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى واحتياجات

التعاون من العمالة ذات التعليم العالى

وانما قد تكون ناتجة عن عوامل اخرى (ديمغرافية ،اجتماعية،وفردية). غير انة من الصعب استخدام عوامل اقتصادية تقليدية مثل :-التغيرات الدورية في الاقتصاد او النقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات كمسببات لظاهرة البطالة.

٦-٣-عدم المواءمة والبطالة: الافتراض والحقيقة :

في ظل وجود عجز بين المعروض من القوى العاملة الوطنية ذات التعليم العالي والطلب المتواتر عليها فان توافر ظاهرة للبطالة في اوساط هذه الفئة من القوى العاملة - كما اشرنا انفا- لايمكن اخضاعها لمبدأ واطار السببية الاقتصادي (الكنزي) التقليدي وعليه فان بعض الجهات المختصة طرحت اطرا اخرى غير اقتصادية لتفسير هذه الظاهرة . ومن ابرز هذه الاطر ما اصطلح على الاشارة اليه بـ " عدم المواءمة بين مخرجات نظم ومؤسسات التعليم العالي وبين احتياجات الاقتصاد الوطني منها".

وتشير دراسة اعدت لبحث مسألة عدم المواءمة الى انه " من المسلم به ان اقتصاديات دول مجلس التعاون تعاني من نقص واضح في القوى العاملة ذات التعليم العالي... وخاصة القوى العاملة المنخرطة في المهن العلمية والفنية، ولهذا فليس بمستغرب ان تبسط القوى العاملة الاجنبية هيمنة كاملة اوشبه كاملة على المهن الفنية والعلمية وعلى وجه الخصوص التخصصية منها والتي تحتاج الى فترة تعليم وتدريب طويلة نسبيا" (١٣) . صحيح ان العجز في القوى العاملة المواطنة قد يستدعي استقدام عمالة اجنبية .. وصحيح ان العجز الحاد قد يؤدي الى "هيمنة العنصر الاجنبي .. على ان السؤال المنطقي هو : وهل يؤدي هذا الى استيعاب كل العمالة الوطنية المتوفرة ام الى تعطلها جزئيا؟ .

وقبل الدخول في تفاصيل العلاقة التي تقترحها بعض الجهات ذات الاختصاص بين عدم المواءمة وبين مخرجات نظم التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد قد يكون مناسبا طرح بعض الاسئلة ذات الطابع المنهجي وهي كالتالي :-

(١) منهجيا : ماهي الطريقة المثلى لقياس كفاءة نظام التعليم الجامعي الخارجية بدول المجلس ؟ اي ما كيفية قياس مدى التوافق (اوعدمه) بين تخصصات ومهارات خريجي الجامعات مع الاحتياجات الفعلية لاسواق العمل ؟ .

(٢) ماهي النتائج القاطعة التي تحدد ان هناك عدم مواءمة واي دراسات "امبيريقية" اشتملت على مثل هذه النتائج؟ ونشير هنا الى ان دراسة متميزة حول الموضوع اجرت مسحا ميدانيا للوقوف على هذه الظاهرة . و من خلال تلمس اراء الخريجين وجهات اعدادهم واصحاب العمل أشارت الدراسة الى أثر عدة عوامل من و جهات النظر الثلاث .و التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) الخريجون : واوردت الدراسة المعنمية العوامل التالية:

- انفصال بعض المناهج وبرامج التعليم الجامعي المظري عن واقع معطيات وحقائق حياة العمل ومتطلباتها.

- غياب المعلومات الخاصة بسوق العمل (ضعف الاعداد المهني)

- ضعف وسائل وآليات الترشيح والاختيار والتوظيف.

- اتجاة الخريجين للعمل بمهن ووظائف بعينها.

- معاملة الرؤساء ومناخ العمل.

(ب) اصحاب العمل: واوردت الدراسة العوامل التالية :-

- الالزام من قبل الجهات الحكومية بتوظيف خريجين حتى وان لم تكن هناك حاجة فعلية لخدماتهم.

- تفضيل الخريجين للعمل في مناطق معينة.

(ج) جهات الاعداد: واوردت الدراسة العوامل التالية :-

-ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي وجهات الاستخدام.

-عدم ملاءمةالمناهج لطبيعة العمل وعدم مرونتها.

-انعدام الارشاد المهني والوظيفي. (١٤)

ومن الواضح ان بعض ماورد في الفقرات (أ) و(ج) يشير الى توفر ظاهرة "عدم مواءمة" ولكنة قطعا لايعطي ادلة واقعية عليها .

(٣) في تقديرنا ان "مواءمة "او عدم "مواءمة" مخرجات نظم التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل يمكن قياسها بربطها بمعايير متفق عليها للاداء مثل :الانتاجية-والمؤشرات المالية والفنية والسلوكية.

من كافة ماتقدم تقترح هذة الورقة مايلي:-

(١) كغيرها من نظم التعليم الجامعي الاقليمية والدولية قد يكون هناك خلل في نظم جامعات دول المجلس وهذا شى طبيعي وقد ينعكس مثل هذا الخلل في كفاءة هذة النظم الداخلية والخارجية وهذا ايضا شى طبيعي .

(٢) ان العرض من مخرجات هذة النظم مازال قاصرا عن تلبية احتياجات خطط التنمية في دول المجلس (بصورة عامة) من هذه النوعية من العمالة التي تتميز بتعليمها العالي .

(٣) ان القطاع الخاص بهذه الدول مازال يعتمد على استقدام العمالة الاجنبية وبخاصة في المهن العلمية والفنية والتي تتطلب تعليما عاليا وخبرة كبيرة.

(٤) ان ذريعة "عدم المواءمة" صارت مسوغا للاستمرار في استقدام العمالة الاجنبية مما اوجد امكانية بروز ظاهرة البطالة في اوساط العمالة الوطنية ذات التعليم العالي. ان "عدم المواءمة "

ستظل ذريعة مالم يتم اختبارها فعليا وواقعيا وحتى يتم ذلك فأن الدلائل تشير الى استمرارية طرحها كمسبب لحجب الوظائف عن العمالة الوطنية لصالح العمالة الاجنبية.

بالاضافة الى ممارسات القطاع الخاص السلبية في هذه الدول فان بعض ممارسات الخريجين انفسهم تزيد من تفاقم المشكلة على النحو الذي نوجزه في الجزء التالي.

٦-٤ الخريجون : الجاني ام المجني عليه ؟ :-

بالاضافة الى مؤسسات التعليم الجامعي واسواق العمل فأن الخريجين انفسهم يتحملون جزءا من الحالة الراهنة لجهة توظيفهم .وهناك العديد من النقاط التي ينبغي الوقوف عندها والتي تتدرج تحت قسمين رئيسين وهما : اختيار المجالات الدراسية -واختيار المجالات الوظيفية ونتعرض لكل واحدة منها بأيجاز.

(أ) اختيار المجالات الدراسية :- وأهم الملاحظات بهذا الشأن تتلخص فيما يلي :-

(١) ان فلسفة "الطلب الاجتماعي" على التعليم الجامعي والتي كانت سائدة قبل عقدين في دول المجلس لم تعد ملاءمة لظروف استقرار أقتصاديات هذه الدول . صحيح ان واجب جهات عديدة هو المساعدة لجهة الارشاد المهني والوظيفي ولكن تبقى المسئولية النهائية في يد الخريجين انفسهم . ويلاحظ حاليا ان الغلبة لاتزال للعلوم النظرية والتي يجد الخريجون صعوبات جمة في الحصول على وظائف تتلاءم مع تخصصاتهم فيها.

(٢) ان التعليم الجامعي ليس الا واحدا من روافد التعليم العالي المتاحة بدول المجلس على ان هناك مساقات فنية تخصصية اخرى غير مرتبطة بالجامعات ولكن الحاجة اليها آنيا ومستقبلا ماسة لجهة احتياجات التنمية .

(ب) اختيار المجالات الوظيفية :- وأهم الملاحظات بهذا الجانب تتلخص فيما يلي:-

(١) ان قاعدة وجوب الحصول على وظيفة بالقطاع الحكومي لم تعد اساس التوظيف وذلك لتشبع الجهاز

الحكومي بدول المجلس من جهة ولان خطط التنمية بهذة الدول اولت القطاع الخاص المسئولية المستقبلية للتوظيف من جهة ثانية.

(٢) ان الحصول على وظائف مناسبة بالقطاع الخاص يستوجب الوعي الكامل بمعطيات وظروف العمل بهذا القطاع ومن اهمها :-

(أ) ان فلسفة الربحية هي اساس العمل في القطاع الخاص.

(ب) ان الحصول على وظيفة بالقطاع الخاص تعترضه منافسة شديدة وفي اغلبها غير متكافئة بسبب

خبرة العنصر الاجنبي وتدني اجره .

(ج) ان بعض الممارسات السلوكية لبعض الخريجين تجاة العمل يجب تغييرها (الانضباط في ساعات

الدوام ، عدم التغيب ..الخ)

(د) ان الاستقرار الوظيفي يستوجب بحث مسألة الاختيار الوظيفي بتمهل .

(هـ) ان الاجور في القطاع الخاص تتاثر بجملة عوامل داخلية وخارجية وعلية فأن توقع (والمطالبة)

بمستوى معين من الاجور قد يكون من مسببات تفضيل العنصر الاجنبي .

٧-البطالة في اوساط الخريجين : بعض الاقتراحات للتقليل من الظاهرة:-

أصبحت ظاهرة "البطالة" في أوساط القوى العاملة ذات التأهيل العالي بدول مجلس التعاون من المقولات السائدة في أدبيات القوى العاملة الراهنة .

ويبدو أن وجود أعداد من خريجي مؤسسات التعليم العالي في قوائم الانتظار للتوظيف بالجهات المختصة بتوظيف القوى العاملة بدول المجلس كان سببا كافيا لتأخذ هذه المقولة حيزا كبيرا من اهتمامات المختصين . ودون النظر كثيرا في مدى حجم هذه الظاهرة الا أن السمات الاساسية لأسواق العمل بالمنطقة وتوافر عمالة أجنبية كبيرة بها يجعلان من الظاهرة مسألة جديرة باهتمام الجهات المختصة بتأهيل وتوظيف القوى العامة الوطنية ذات التأهيل العالي.

على أنه ينبغي أيضا - في تقدير الورقة الحالية - أن تبحث ظاهرة البطالة في اطارها الصحيح ، وفي ضوء معطيات وثوابت أسواق العمل بدول المجلس وليس بمنأى عنها. وهذا اوضح ما يكون في اتجاه بعض الباحثين لتحليل الظاهرة في اطار المفهوم "الكنزي" للظاهرة، أي أنهم يحاولون الربط بين الانكماش في الطلب الكلي على السلع والخدمات وماتستتبعه من سياسات مالية ونقدية تؤدي الى ظهور بطالة فى أوساط القوى العاملة ان ما يقلل من امكانية الاستفادة من من مثل الاطار في فهم وتحليل ظاهرة البطالة أن هذه الدول اتجهت فعلا نحو اقتصاد مستقر عقب ارتفاع أسعار النفط في فترة سابقة غير أن التغيير لم يلازمه نقص في اجمالي الطلب وهو الشيء الذي يربط البعض بينه وبين الاستغناء عن العمالة .

ان البطالة في أوساط القوى العاملة ذات التعليم العالي ينبغي أن تفهم وتحلل في الاطار الاقتصادي - الاجتماع - الثقافي السائد ، والذي يتضمن أيضا عوامل ديمغرافية واجتماعية وفردية محددة . كما ينبغي أيضا تحليلها في اطار السياق التاريخي لتطور مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها . وننظر هنا في بعض أوجه العوامل التي نرى أنها ترتبط بالظاهرة ونطرح مقترحاتنا بشأن تصحيح بعض جوانب القصور وعدم المواكبة فيها .

٧-١-حول فلسفة التعليم العالي والتخطيط له :

اجمع المختصون أنه " ومنذ نشأة الجامعات في دول مجلس التعاون وعملية القبول بها تسير على منوال اتاحة الفرصة لكل راغب في أي مجال من مجالات المعرفة سواء كان ذلك متمشيا مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم كان مجافيا لها ... بل أن غالبية هذه الجامعات دأبت على تقديم مكافآت وحوافز مالية وعينية لجذب الطلاب للالتحاق بها " . (١٥)

ان عدم وجود قيود على اقبال مخرجات نظم التعليم العام على التعليم العالي قد أدى الى عدة سلبيات أهمها ما يلي:

أ- □اتجاه الغالبية العظمى من الطلاب نحو التعليم الاكاديمي وانصرافهم عن التعليم الفني . وأدى هذا الاتجاه بدوره الى نقص ملحوظ في الكوادر الفنية والمهنية كما ساهم في تعضيد سلوكيات العمل السلبية تجاه الوظائف الفنية والمهنية .

ب-ان استمرارية تدفق مدخلات التعليم العام لمؤسسات التعليم الجامعي دون قيود محددة قد أدى الى آثار سلبية على كفاءة النظام الداخلية وبصفة خاصة على: تطوير المناهج ، الحجم الأمثل للفصول الدراسية، تطوير استخدام التسهيلات المتاحة والوصول الى النسب المثلى بين عدد الاساتذة والطلاب . (١٦)

ج-□ان فتح المجال للتعليم الجامعي لكل من نجح في الثانوية العامة قد أدى الى هبوط مستوى التعليم الجامعي وزيادة نسبة الهدر التعليمي لقبول أعداد من الطلاب ليس لديهم القدرة العملية على مواصلة التعليم الجامعي والى عدم تلبية متطلبات التنمية من القوى العاملة التقنية . (١٧)

د-ان التقدم الذي حصل في مجال التعليم في معظم الدول قيد الدراسة جاء ليجيب بشكل رئيسي على بعض الحاجات الاجتماعية (طلب اجتماعي) من تفوق للترقي والوجاهة وليس للاجابة على حاجات النمو الاقتصادي من القوى العاملة المؤهلة والكوادر الفنية . (١٨)

هـ-أدت خصوصية وضع المرأة في المجتمع الخليجي الى اختلالات بينة في النظم التعليمية العامة والجامعية. وفي هذا الاتجاه تشير الجهات المختصة بالتخطيط في المملكة العربية السعودية مثلا الى أن التوسع في برامج التعليم الجامعي للفتاة يفتقد مراعاة التخطيط الشامل لتنمية الموارد البشرية السعودية وتقترح الورقة اعادة النظر في فلسفة التعليم العالي وأهدافه وما يرتبط به من سياسات وخطط وذلك وفقا لما يلي:

١- □ايجاد صيغة عملية وواقعية للتوفيق بين "الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي (السائد) والطلب الاقتصادي عليه، وذلك في ضوء المتغيرات التي شهدتها البنى الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

٢- اعادة النظر في التطور الكمي للتعليم العالي لجهة الحرص على تنوع مساراته بحيث يكون أيضا تلبية لحاجة الاقتصاد للقوى العاملة ذات التأهيل الفني والتقني.

٣-اعادة النظر في التطور الكيفي للتعليم العالي بغية ايجاد التوازن المطلوب (اقتصاديا) بين التخصصات النظرية والتطبيقية وأن يؤخذ في الاعتبار ايجاد التوافق المنشود بين التوسع في البرامج والتخصصات الاكاديمية واحتياجات أسواق العمل منها .

٤-اعادة النظر في سياسات قبول الطلاب بالجامعات السائدة حاليا بما يخدم المواءمة المطلوبة بين الخريجين وأسواق العمل والعمل على توظيف نظام الاعانات المعمول به لخدمة أغراض هذه المواءمة المطلوبة.

٧-٢ : الكفاءة الخارجية لنظم التعليم الجامعية :

ان الربط بين مخرجات نظم التعليم العالي وسوق العمل لا يعدو في الحقيقة كونه ربطا آخر بين مخرجات كافة النظم التعليمية والتدريبة وسوق العمل قيد الاستقصاء . بهذا المعنى فان الربط بين مخرجات التعليم العالي

وسوق العمل يتم بحثه ضمن نسق تخطيط القوى العاملة والذي يعنى بصفة أساسية بتأمين التوازن المطلوب بين ما هو متاح من هذه المخرجات (من قوى عاملة) وبين احتياجات سوق العمل منها .

هناك دلائل (وبخاصة في في دوائر القطاع الخاص) في دول منطقة الخليج قيد البحث تشير الى وجود خلل ما في العلاقة بين هذه المخرجات واحتياجات سوق العمل منها.

وقبل التعرض لأوجه الخلل هذه قد يكون مهما ايراد بعض أوجه الخصوصية السائدة في هذه الدول فيما يتعلق بتوظيف هؤلاء الخريجين ، وأثر ذلك على العلاقة بين مخرجات نظم التعليم العالي وسوق العمل .

ان ابرز سمات هذه الخصوصية تشمل ما يلي:

١-ان أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ملتزمة سياسيا واجتماعيا بتوفير الفرص الوظيفية لكافة الخريجين الراغبين في العمل في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام . وكما يرى بعض المتخصصين فان من سلبيات هذه السياسات أنها تفرغ العلاقة بين مخرجات النظم الجامعية وسوق العمل من محتواها، وتجعل من مسألة دراسة واستقصاء الكفاءة الخارجية لنظم التعليم الجامعي محض تمرين أكاديمي . (١٩)

٢- □ان بعض خطط وسياسات التعليم العالي في بعض دول المنطقة قد أعدت ورسمت لأغراض لا تتوافق بالضرورة مع متطلبات سوق العمل. فعلى سبيل المثال لاحظت مجموعة من الباحثين أن السياسة التي أتبعتها دولة الامارات العربية المتحدة في قبول كافة مخرجات التعليم العام فسي مؤسسات التعليم العالي كانت بهدف محدد يرمي الى توفير الكوادر الوطنية اللازمة لشغل أكبر عدد من الوظائف القيادية في العديد من المجالات وبخاصة في الأجهزة الحكومية . ولهذا ارتفع عدد موظفي الحكومة الاتحادية من حملة المؤهل الجامعي من (٤٤) في عام ١٩٨٠م الى (٣٠٨١) في عام ١٩٨٧م .(٢٠)

٣-حيث أن أغلب خريجي مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون كان يتم استيعابهم في مؤسسات القطاع العام (كما أسلفنا) ، ونظرا لتشبع هذا القطاع وظيفيا وحيث أن أغلب خطط التنمية في هذه الدول تركز حاليا على توظيف الخريجين في القطاع الخاص فمن الواجب اعادة النظر في العلاقة بين مخرجات نظم التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وبحثها من منظور جديد وبافتراضات جديدة. ويستلزم مثل هذا المنظور الجديد اعادة النظر في جانبي العرض من هذه المخرجات (بما فيها كفاءة النظام الداخلية والخارجية) ومتطلبات سوق العمل (والتي تحكمها آليات تختلف مبنى ومعنى عن تلك التي كانت تحكم متطلبات القطاع الحكومي).

في ضوء أوجه الخصوصية التي أشرنا اليها أعلاه رات الأجهزة المختصة بتخطيط القوى العاملة في دول المجلس اعادة النظر في سياسة الكفاءة الخارجية لنظام التعليم ، وفي ضوء ما أوردناه ، تقترح الورقة ما يلي:

١-البربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص ليخدم قضايا مثل: تشغيل مخرجات هذا النظام، تدريب طلاب مؤسسات التعليم العالي عمليا سواء في العطلات الصيفية أو في فترة التريب المطلوبة لاكمال متطلبات التخرج كجزء من المنهج.

٢-التقويم المستمر لاداء خريجي مؤسسات التعليم العالي في ضوء مرئيات القطاع الخاص من أجل اعادة النظر في برامج وطرق اعدادهم عمليا .

٣-معرفة متطلبات القطاعين الحكومي والخاص من القوى العاملة والعمل على تلبية هذه المتطلبات .

٤-تتبع الخريجين في مواقع العمل لتقويم مستواهم والوقوف على مدى الحاجة الى تطوير المناهج والمقررات الدراسية .(٢١)

٥-النظر في امكانية الاستفادة من التجارب الدولية المماثلة فيما يتعلق بايجاد التوازن المطلوب بين المستوى المهني/المهاري لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي والمستويات التي تتوقعها الجهات الموظفة (لاسيما القطاع الخاص) وذلك عن طريق :

١-زيادة الجرعة التدريبية والتطبيقية أثناء سنوات الدراسة .

٢-استحداث برامج تدريبية توجيهية (Orientation Programmes) للخريجين قبل التحاقهم بالوظائف (ومثل هذا النظام معمول به في سلطنة عمان).

٣-التفكير في استخدام نظام التعليم التعاوني (Co-operative Education) في بعض التخصصات الملائمة (وهذا النظام معمول به في بعض جامعات دول المجلس (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية) .

-٣ الآليات الحاكمة والمحددة لاتجاهات سوق العمل:

غني عن القول أن سوق العمل في منطقة الخليج لا تختلف عن أي سوق آخر للعمل في أي مكان آخر من حيث أن القوى وألآليات الحاكمة فيه تتمثل - بصورة اجمالية - في محددات العرض من القوى العاملة والطلب عليها. بوجه عام فان الطلب على القوى العاملة (في منطقة الخليج وخلافها) يتم تقديره من خلال محددات معيارية تشمل: حجم القوى العاملة في سنة الأساس موزعا على القطاعات الاقتصادية والمجموعات الوظيفية المختلفة والطلب الاضافي المتولد من النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المعينة. ويرى المختصون أن العامل الأهم في تحديد الطلب هو حجم الناتج في كل قطاع وتوقعات تطوره في المستقبل ، كما أن عامل الانتاجية يدخل كمحدد آخر للطلب على القوى العاملة " . (٢٢)

ان خصوصة أسواق العمل في منطقة الخليج تتركز في جوانب العرض من القوى العاملة . هذه الخصوصية تتجذر في عدة مسائل ترتبط بصورة مباشرة مع المحددات المعيارية للعرض من القوى العاملة ، وهذه المسائل تندرج تحت قسمين:

أ-القسم الكمي ، ويشمل:

١-حجم السكان

٢-حجم السكان الذين هم في سن العمل

٣-حجم السكان الناشطين اقتصاديا

ب-القسم النوعي: ويشمل:

١-المتغيرات الديموغرافية

٢-نظام التعليم والتدريب السائد

٣-النظم والانساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة.

ان كافة الدراسات التي تناولت الجوانب الكمية قد اتفقت على أن القاعدة البشرية لدول مجلس التعاون ضعيفة، وأدى هذا الواقع الى بروز عدة سلبيات انعكست على أوضاع القوى العاملة والمعروض منها في سوق العمل . وأشارت احدى الدراسات بأن القوى العاملة المواطنة بهذه الدول قد "عجزت عن اللحاق بمسيرة النمو الاقتصادي التي (شهدتها المنطقة) .. ولقد بلغ هذا العجز الكمي والنوعي في منتصف الثمانينات حدا باتت معه القوى العاملة الخليجيةة أقلية في كل الاقطار ولم يتعد حجمها ثلث اجمالي الناشطين في بعض الاحيان ، كما أنها لم تزاول الا مهنا محددة في قطاعات اقتصادية معينة، في حين هيمنت القوى العاملة الوافدة على معظم أبواب المهن والانشطة الاقتصادية .(٢٣)

ومن الواضح أن سياسات المدى القصير والمدى البعيد الرامية لجعل أسواق العمل أكثر جذبا واستقطابا للقوى العاملة الوطنية تتطلب التركيز من جانب الجهات المختصة على الجوانب النوعية لاسيما: نظم التعليم والتدريب الراهنة والنظم والانساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة ، ونقترح في هذين الجانبين ما يلي:

١-انشاء قنوات الاتصال اللازمة والفاعلة لجهة تبادل المعلومات على أسس منتظمة بين مؤسسات التعليم العالي وأسواق العمل، والتركيز على أهمية أخذ احتياجات القطاع الخاص من العمالة في الاعتبار.

٢-تفعيل دور جهات الارشاد المهني والتوظيف بالجامعات بحث توفر للطلاب الجدد المعلومات اللازمة حول التخصصات المتاحة وامكانات التوظيف المستقبلية المرتبطة بها وذلك عن طريق ربطها باحتياجات التنمية من القوى العاملة .

٣-تنشيط دور الأجهزة المختصة بتوظيف القوى العاملة الوطنية ودعمها بالكوادر المطلوبة وسبل الحصول على معلومات القوى العاملة وجعلها أكثر قدرة على أداء الدور المطلوب منها.

٤-استقصاء مسببات عزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة الوطنية وبصفة خاصة الجوانب السلوكية منها والعمل على تلافيها عن طريق برامج التوعية الاعلامية، الجوانب السلوكية منها والعمل على تلافيها عن طريق برامج التوعية الاعلامية والارشاد الاكاديمي في كافة مستويات التعليم.

٥-حث القطاع الخاص على المساهمة في توظيف العمالة الوطنية والتركيز على استحداث نظام للحد الأدنى من الأجور حيث أن عامل الأجر يعتبر من المحددات الأساسية لتوظيف العمالة الوطنية.

الهوامش

١- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة) ، E/ESCWA/SPD/85/16 ، نوفمبر ١٩٨٥ ، الصفحة ١٧ .

٢- المصدر السابق ص ١٧.

٣- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربى آسيا : السكان أصحاب النشاط الاقتصادى : المفاهيم
و طرق القياس . (سلسلة الدراسات المنهجية (١)) ، ديسمبر ١٩٨٧ .

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: "القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ورقة قدمت لاجتماع خبراء حول : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية" المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الكويت ٢٥-٢٨ نوفمبر ١٩٨٥،١٩٨٦ ص ١٢٩.

٥- الدكتور: مصطفى محمد متولي : " اتجاهات النمو السكاني وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ودورها في التخطيط للتعليم " ، ورقة عمل مقدمة لندوة : التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني واحتياجات التنمية في دول الخليج العربية" ، الرياض ١٩٩٢ ، ص ٨.

٦- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " القوى العاملة المواطنة " مصدر سابق الجدول رقم (١) -ص ١٣٨ .

٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: مصدر سابق .

٨-المملكة العربية السعودية :وزارة التخطيط: خطة التنمية الخامسة (٩٠ - ١٩٩٥م) ص ٣١١ .

٩-المصدر السابق ص ٣١٢

١٠-الدكتور مصطفى محمد متولي :"اتجاهات النمو السكاني وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ودورها للتخطيط للتعليم" مصدر سابق ص ٣٤.

١١- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة (١٩٨٧م)، ص ١١٩.

١٢-بالاضافة لهذه الجامعات فقد انشأ مكتب التربية لدول الخليج جامعة الخليج العربي بالبحرين في عام ١٩٨٠م .

١٣- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : قطاع الانسان و البيئة : " المواءمة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى و أحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالى " فبراير ١٩٨٩، ص (٣٧٩)

١٤-الدكتور / محمد الأحمد الرشيد و الدكتور / حمد بن محمد العبادى : " الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعى فى دول الخليج و مدى أرتباطه بخطط التنمية و برامجها " . دراسة قدمت الى : الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء و مديرى الجامعات فى الدول الاعضاء بمكتب التربية العربى لدول الخليج . جامعة الكويت ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ .

١٥-الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : قطاع الانسان و البيئة : " المواءمة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى و أحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالى " ، مصدر سابق .

١٦ :

Sinclair , C : (1990) : Vocational Training and Skill Formation in a Time of Adjustment : A Perspective on Selected Arab Economies " , A Paper Presented For the Seminar Policy On Employment Policy in Arab Countries , The Royal Scientific Society . Washington , D. C. , EDI of the World Bank .

١٧-المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط : خطة التنمية الخامسة . (الصفحة ٣١٦) .

١٨- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربى آسيا : تخطيط القوى العاملة فى خطط التنمية المعتمدة فى بلدان اللجنة ، مصدر سابق ، الصفحة ١١٨ .

١٩-

Glaleddin , M. A. (1989): " Expansion of Higher Education , Actual Needs and Uneployment of Graduates " ,.Paper Presented For the Seminar On

Higher Education and the Problems of Employment of Graduates in The Arab Countries , EDI , World Bank , Washington , D. C.

-٢٠

Salim , M. H. , A. Al - Khayyat , and H. Al - Qattami (1989) : " Higher Education and Employment in UAE : An Experience and Evaluation : United Arab Emirates University " .Paper Presented For the Seminar On Higher Education and Employment of Graduates in The Arab Countries , op. cit.

٢١- المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط : خطة التنمية الخامسة (الصفحات ٣١٤ - ٣١٥) .
٢٢- الأمم المتحدة : اللجنة الأقتصادية و الأجتماعية لغربى آسيا : تخطيط القوى العاملة فى خطط التنمية المعتمدة فى بلدان الخطة " ، مصدر سابق الصفحة ٧ .
٢٣- للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: "القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ورقة قدمت لاجتماع خبراء حول : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية" ، مصدر سابق .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : قطاع الانسان و البيئة : " المواءمة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى و أحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالى " فبراير ١٩٨٩.

٢- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : مكتب التربية العربى لدول الخليج : تطورات المؤشرات الأساسية الكمية فى التعليم العام بدول الخليج العربية ، الرياض ١٩٩٠ .

٣- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : بحوث ندوة التخطيط التكاملى بين دول المجلس . دبى : ١٤ - ١٦ فبراير ١٩٨٧ .

٤- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة) ، E/ESCWA/SPD/85/16 ،نوفمبر ١٩٨٥ .

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: "القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ورقة قدمت لاجتماع خبراء حول : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية" المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الكويت ٢٥-٢٨ نوفمبر ١٩٨٥،١٩٨٦ .

٦- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربى آسيا : السكان أصحاب النشاط الاقتصادى : المفاهيم
و طرق القياس . (سلسلة الدراسات المنهجية (١)) ، ديسمبر ١٩٨٧ .

٧- الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة (١٩٨٧م) .

٨- الأمم المتحدة : اللجنة الأقتصادية و الأجتماعية لغربى آسيا : المجموعة الأحصائية ١٩٧٨ - ١٩٨٧ ، العدد الثانى عشر ، ديسمبر ١٩٨٩ .

٩- الأمم المتحدة : اليونسكو : الكتاب الأحصائى السنوى (١٩٨٦) .

١٠-المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط: خطة التنمية الخامسة (٩٠ - ١٩٩٥م) .

١١- جامعة الملك فهد للبترول و المعادن : معهد البحوث : المؤشرات الأقتصادية الرئيسية فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩١) .

١٢-الدكتور / محمد الأحمد الرشيد و الدكتور / حمد بن محمد العبادى : " الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعى فى دول الخليج و مدى أرتباطه بخطط التنمية و برامجها " . دراسة قدمت الى : الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء و مديرى الجامعات فى الدول الاعضاء بمكتب التربية العربى لدول الخليج . جامعة الكويت ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢

١٣- الدكتور: مصطفى محمد متولي : " اتجاهات النمو السكاني وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ودورها في التخطيط للتعليم " ، ورقة عمل مقدمة لندوة : التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني واحتياجات التنمية في دول الخليج العربية" ، الرياض ١٩٩٢ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

١ :

Glaleddin , M. A. (1989): " Expansion of Higher Education , Actual Needs and Uneployment of Graduates " ,.Paper Presented For the Seminar On Higher Education and the Problems of Employment of Graduates in The Arab Countries , EDI , World Bank , Washington , D. C.

٢ :

Salim , M. H. , A. Al - Khayyat , and H. Al - Qattami (1989) : " Higher Education and Employment in UAE : An Experience and Evaluation : United Arab Emirates University " .Paper Presented For the Seminar On Higher Education and Employment of Graduates in The Arab Countries , op. cit.

: ٣

Sinclair , C : (1990) : Vocational Training and Skill Formation in a Time of Adjustment : A Perspective on Selected Arab Economies " , A Paper Presented For the Seminar Policy On Employment Policy in Arab Countries , The Royal Scientific Society . Washington , D. C. , EDI of the World Bank .